



# مساعي المملكة لتهدئة الأوضاع وإعادة الاستقرار لليمن

قراءة تاريخية

يوسف خطاب  
باحث أول  
مركز الخليج للأبحاث



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع



استقبلت المملكة العربية السعودية، في ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣م، وفدًا يمنيًا حوثيًا، رفقة وفد عُمان، استجابة لدعوة وجهتها الحكومة السعودية، لاستكمال المباحثات التي بدأت في منتصف شهر أبريل ٢٠٢٣م بوساطة سعودية عمانية، لحل الأزمة اليمنية، «استمرارًا لجهود المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لإحلال سلام دائم وشامل في اليمن، والتوصل لحل سياسي مستدام ومقبول من كافة الأطراف اليمنية» وهو ما ينهي عقدًا من الصراع على السلطة في اليمن، ويعيد الأمن والاستقرار للشعب اليمني، ويفتح الطريق أمام إعادة الإعمار وتهيئة البلاد للسير على طريق التنمية.

تسعى الورقة لبيان علاقة المملكة باليمن، وحرصها على أمنه واستقراره، وما بذلته من محاولات لتجنيب اليمنيين الانزلاق إلى الحرب عقب اندلاع الثورة الشعبية في فبراير ٢٠١١م؛ وصولاً إلى مساعيها الدائمة لوقف الحرب، وإحلال السلم عبر المباحثات لتقريب وجهات النظر بين الحوثيين والسلطة الشرعية للبلاد.

### أسباب تدخل المملكة لحل الأزمة اليمنية

حرصت المملكة العربية السعودية على إنهاء الأزمة بين الفرقاء اليمنيين في أعقاب الثورة الشعبية اليمنية، وسعت إلى تقريب وجهات النظر، وإيجاد صيغة اتفاقية تزيل الاحتقان وتحد من تفاقم الأوضاع وسيورتها نحو الأسوأ. وقد اضطلعت المملكة بهذا الدور لاعتبارات أخوية وإنسانية عديدة، ومقتضيات سياسية واسعة، تتمثل في التالي:

### أولاً: عمق العلاقات اليمنية - السعودية ومتانتها:

نشأت العلاقات اليمنية - السعودية منذ عشرينيات القرن الماضي، حيث أنهت (معاهدة الطائف) (١) التي عقدت بين البلدين، في مايو ١٩٣٤م، ما كان بينهما من خلاف على الحدود آنذاك؛ واتسمت علاقتهما على مدى العقود الماضية بالتعاون والتفاهم، والعمل

على حل الخلافات بالطرق الودية، لما يجمع بين البلدين من جوار جغرافي يمتد إلى ١٤٥٠ كم، ما يجعل اليمن ظهيراً أمنياً للملكة العربية السعودية؛ ولما يجمع بين شعبي البلدين من وشائج دينية وتاريخية وحضارية ولغوية وثقافية.

وكان قادة المملكة العربية السعودية، منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه)، مروراً بعهود أبنائه الملوك: سعود، وفيصل، وخالد، وفهد، وعبد الله (رحمهم الله)، وصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله)، حريصين على تمتين العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين، وتمييزها، والتخلص مما يهددها أو يكدر صفوها (٢).

وانطلاقاً من هذا الاعتبار، أخذت المملكة على عاتقها تقديم ما أمكنها من دعم اقتصادي وسياسي للشعب اليمني، على مدى العقود الماضية؛ وخصوصاً منذ عقد السبعينيات، الذي ارتفعت فيه عائدات المملكة من النفط؛ فلم تبخل على دعم أشقائها من الدول العربية، التي كانت دولة اليمن الشقيقة في مقدمتهم. وقد تم دعم المملكة لليمن عبر مسارين متوازيين:

### المسار الأول: الدعم المباشر، وذلك من خلال:

دعم المشروعات التنموية للنهوض باليمن وتحقيق استقراره؛ وقد بدأ هذا الدعم منذ سبعينيات القرن الماضي، وتنوع ليشمل مختلف القطاعات الخدمية من صحة وتعليم وغير ذلك؛ وأشار إلى ذلك نائب رئيس الجمهورية اليمني الأسبق، الدكتور عبد الرحمن البيضاني: بقوله: «وأذكر أنني في أول لقاء مع الملك فيصل (يرحمه الله) في موسم الحج سنة ١٩٧٤م، عرضت على جلالتة أن السبيل الأمثل للنهوض باليمن وتحقيق استقراره، هو إقامة مشروعات تنمية شاملة في أنحاء اليمن؛ فوافق جلالتة على تمويل هذه المشروعات من خلال منح مستمرة». وأضاف: «وعلى أثر ذلك تم إنشاء مجلس التنسيق

اليمني - السعودي، الذي لا يزال قائماً حتى الآن<sup>(٣)</sup>؛ ليشرف على تمويل المشروعات الحضارية في اليمن<sup>(٤)</sup>.

### الثاني: الدعم غير المباشر، ويتم عبر صور عديدة، منه

□ فتح أبواب المملكة للعمالة اليمنية التي توافدت عليها بأعداد كبيرة بعد الطفرة التي شهدتها أسعار النفط ١٩٧٣ - ١٩٧٤م؛ حيث استقبلت المملكة نحو (٧٧٪) من نسبة العمالة اليمنية التي وفدت إلى دول الخليج آنذاك، والتي كانت تقدر بمليون وأربعمئة ألف وافد. وكانت العمالة اليمنية في المملكة عام ١٩٨٠م تمثل (٥٠٪) من إجمالي العمالة الوافدة. وبلغ عدد اليمنيين العاملين في المملكة مع نهاية الثمانينيات قرابة مليون ونصف إلى مليوني عامل. وكانت تلك الأعداد الهائلة تحظى حتى أوائل التسعينيات بمعاملة وامتيازات خاصة مقارنة بغيرها من الجنسيات الأخرى التي تعمل بالمملكة. ولا شك



□ أن تحويلات العاملين في المملكة إلى ذويهم داخل اليمن كانت - ومازالت - مصدرًا رئيسًا من مصادر الدخل الوطني اليمني. كما أدى توقيع البلدين على الحدود فيما عرف باسم (اتفاقية جدة)، في ١٢ يونيو ٢٠٠٠م إلى ابتداء عهد جديد من التعاون والدعم والمساندة لليمن، قيادة وشعبًا، سواءً بصورة ثنائية مباشرة بين البلدين، أو من خلال العمل الجماعي ضمن مجلس التعاون الخليجي وغيره من المنظمات الإقليمية والدولية (٥). □ موافقة المملكة - مع غيرها من دول المجلس، في القمة الخليجية الثانية والعشرين، التي انعقدت في عمان (٢٠ - ٢١/١٢/٢٠٠١م) -

على ضم اليمن إلى أربع من المؤسسات التابعة للمجلس، وهي: مجلس وزراء الصحة؛ ومكتب التربية العربي لدول الخليج؛ ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية؛ ودورات كأس الخليج؛ وذلك تمهيداً للدمج الكامل في دول المجلس. وتوالت محاولات التقريب بين اليمن ودول المجلس، والعمل على تصحيح الاختلافات الاقتصادية والإدارية والقانونية والاجتماعية، التي تباعد بين الطرفين وتحول دون الدمج السريع بين اليمن ودول المجلس.

سعي المملكة، مع دول مجلس التعاون، إلى إشراك المجتمع الدولي في خطة تؤهل اليمن اقتصادياً، وذلك من خلال عقد مؤتمر دولي للمانحين، عقد في بريطانيا ١٥ / ١١ / ٢٠٠٦م، وقد سبق باجتماعات متعددة قامت بها لجنة فنية متخصصة، ضمت خبراء من اليمن ودول مجلس التعاون، لوضع خطة توافقية، واستحداث آلية متابعة للمشاريع التي سيتم تمويلها من مؤتمر المانحين، المشار إليه، عند انعقادها. وفي قمة مجلس التعاون المنعقدة في أبو ظبي بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ٢٠٠٦م، طُرحت خطة عشرية لإدراج اليمن في اقتصاديات دول الخليج وفق خطة متكاملة مقدمة من اليمن ومن الأمانة العامة لمجلس التعاون والصناديق المالية في المجلس، تركز على البنية الأساسية للاقتصاد اليمني، والتقليل من عوامل الفقر ونسبة البطالة؛ وفي مؤتمر المانحين الذي عقد في الرياض عام ٢٠٠٧م، بلغت حصة دول مجلس التعاون المقترحة لليمن أكثر من ملياري دولار، وهو ما يعادل أكثر من ٥٠٪ من إجمالي حجم التعهدات التي تم تقديمها من المؤتمر لدعم اليمن. وفي مايو عام ٢٠٠٩م، دعا الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله): دول مجلس التعاون إلى إعطاء الأولوية في الأسواق الخليجية للعمالة اليمنية، لدعم الاقتصاد اليمني عبر تحويلات العاملين اليمنيين في دول المجلس إلى ذويهم داخل اليمن.





في ضوء هذا السجل الحافل بالعطاء، تعد المملكة اليوم من أكثر الجهات الإقليمية والدولية قدرة على رعاية الحل السلمي في اليمن، بما يتطلبه من قدرات اقتصادية لتجاوز العقبات المالية الحالية، الخاصة برواتب الموظفين وإعادة الإعمار، واقتحام التحديات المستقبلية الخاصة بالتنمية المستدامة بما تتطلبه من استثمارات



كبرى في مشاريع تنموية طموحة تسهم في معالجة مشاكل البطالة والفقر وغيرها من المشاكل. وهو ما أكده ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان - في لقائه مع قناة (فوكس نيوز) - بقوله: «نحن أكبر دولة قدّمت مساعدات لليمن في الماضي، واليوم وغداً، ونريد زيادة ذلك، ونريد أن نبدأ الاستثمار في اليمن اقتصادياً وفي كافة المجالات في اليمن. نحن نقوم بذلك، حتى لو كان هناك وقف لإطلاق النار، فإنه لا يوجد اتفاق سياسي حتى الآن، ولكن نحاول الدفع في كل المجالات إلى الأمام يوماً بعد يوم».

### ثانياً: حرص المملكة على استقرار اليمن:

تحرص المملكة منذ تأسيسها على استقرار اليمن، وانطلاقاً من هذا الحرص واصلت المملكة دعمها عندما اشتعلت الثورة اليمنية الشعبية، في ١١/٢/٢٠١١م، وأدت إلى تقائل الجماعات السياسية على السلطة، بما ترتب عليه من انقسام المجتمع وشيوع الفوضى

والاضطراب في أنحاء البلاد؛ حيث استضافت المملكة - في قصر الأمانة العامة لمجلس التعاون - يوم ٢١/٣/٢٠١٢م، مؤتمراً دولياً لمناقشة الأوضاع الإنسانية المتردية في اليمن؛ وحضر الاجتماع نحو (٣٠) دولة ومنظمة إقليمية ودولية معنية بالشأن الإنساني لمعالجة المآسي الإنسانية، التي بدأت ملامحها تتضح بعد اتساع الأزمة



السياسية التي شهدتها البلاد عقب الثورة. كما استضافت المملكة، في ٢٣/٥/٢٠١٢م، مؤتمر (أصدقاء اليمن)، الذي انعقد في الرياض، وتعهد المشاركون فيه بتقديم أربع مليارات دولار لدعم التنمية في اليمن، من بينها ثلاث مليارات ونصف قدمتها المملكة. كما استضافت مؤتمر (المانحين الدوليين) لليمن، الذي انعقد في الرياض يوم ٥/٩/٢٠١٢م، وتعهدت المملكة بتقديم نصف المساعدات التي أقرها المؤتمر لدعم الاستقرار والتنمية في اليمن، والتي قدرت بنحو ٦,٤ مليار دولار (٦). وفي مسار مواز لهذا العمل الدولي، ساندت المملكة الشعب اليمني في محنته عبر تقديم المساعدات العينية المتوالية، والإسهام في توفير احتياجات المواطنين اليمنيين، وتمثلت في

إرسال كمية من الغاز الطبيعي المنزلي في أبريل ٢٠١١م، لحل أزمة الغاز التي تفاقمت في البلاد. وقد تم تسويق الغاز حينها

في جميع المحافظات اليمنية، لتوفير الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية.

□ تقديم ٣ ملايين برميل من النفط الخام، في يونيو ٢٠١١م، بلغت قيمتها السوقية آنذاك ثلاثمئة مليون دولار، هبة من المملكة لدعم الاقتصاد الوطني اليمني، والإسهام في توفير احتياجات المواطنين، وتخفيف معاناتهم جراء النقص الحاد في المشتقات النفطية، نتيجة التفجير الذي تم آنذاك لأنبوب (مأرب).

□ منح اليمن، في ٢٧ مارس ٢٠١٢م، خمسمئة ألف طن من المشتقات البترولية، قيمتها ستمئة مليون دولار، عقب اللقاء الذي جمع بين خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله)، والرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي، لمساعدة اليمن في تجاوز الأزمة الاقتصادية الخانقة، الذي تمر بها البلاد آنذاك.

□ إيداع مليار دولار في البنك المركزي اليمني في عام ٢٠١٢، ومنح البلاد ملياري دولار أخرى في صورة منتجات نفطية ووقود للمساعدة في دعم مواردها المالية. وفي يوليو ٢٠١٤، أنقذت الرياض صنعاء مرة أخرى عبر توفير ١,٢ مليار دولار نقداً لمساعدتها على تحمل نفقات الوقود؛ و٤٣٥ مليون دولار أخرى لمساعدة الحكومة على دفع إعانة الرعاية الاجتماعية.

□ إيداع مبلغ ملياري دولار في حساب البنك المركزي اليمني، في عام ٢٠١٨م، بصفة ودیعة مخصصة لتغطية استيراد السلع الغذائية الأساسية (حبوب القمح، دقيق القمح، الأرز، الحليب، زيت الطبخ، والسكر)، وهو ما أسهم في تحسن مؤشر التنمية البشرية، وتعزيز احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية، والحد من انهيار العملة بشكل نسبي، وانخفاض أسعار الوقود والديزل بنحو ٣٦ في المائة خلال ٢٠١٩م، فضلاً عن تحسن المستوى المعيشي، بسبب انخفاض أسعار السلع

الغذائية المستوردة بنحو ١٩ في المائة بعد أن بلغت ذروة ارتفاعها، في أكتوبر ٢٠١٨م.

□ تقديم دعم مالي قدره مليار ومئتي مليون دولار للمجلس السيادي اليمني في الأول من أغسطس ٢٠٢٣م، استجابة لطلب الحكومة اليمنية لمساعدتها في معالجة عجز الموازنة؛ ويأتي هذا الدعم وفقاً لما نشرته وكالة الأنباء السعودية (واس): «بتوجيهات وحرص من الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد، انطلاقاً من أواصر الأخوة والروابط المتينة بين البلدين، واستجابة لطلب حكومة الجمهورية اليمنية لمساعدتها في معالجة عجز الموازنة، ودعمًا لمجلس القيادة الرئاسي، وكذا امتداداً للاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة واليمن في مجال أعمال البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن داخل الجمهورية اليمنية» (٧).

□ وقد أشار رئيس المجلس السيادي اليمني الدكتور رشاد العليمي إلى هذا الدعم - في كلمته أمام الأمم المتحدة في ١٢/٩/٢٠٢٣م، مؤكداً على أهميته في تجاوز الحكومة الشرعية لعقباتها المالية، حيث قال: «لولا الدعم السخي الذي تلقتة الحكومة الشهر الماضي من الأشقاء في المملكة العربية السعودية الشهر الماضي، من خلال منحة مالية قيمتها مليار ومائتا مليون دولار، دعمًا للموازنة العامة للدولة، لكانت الحكومة قد عجزت عن الوفاء بالتزاماتها الأساسية بما في ذلك عدم القدرة على دفع رواتب الموظفين» (٨).

وقد بلغ إجمالي ما قدمته المملكة إلى اليمن من ودائع ومساعدات ٢١,١ مليار دولار، وبذلك تعدُّ اليمن هي الدولة الأولى المتلقية للمساعدات السعودية التنموية ٩ (٩). وكان لإسهام المملكة في تحفيز النمو الاقتصادي في اليمن دور هام؛ فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩م ارتفاعاً بنحو ٧٥,٠٪ للعام ٢٠١٨م، و٤,١ في المئة للعام ٢٠١٩م، وفق تقديرات صندوق

مجال الدعم	القيمة
١١٠٨ مشاريع إنسانية وتنموية وخيرية	٢٥.٤ مليار دولار
٢٢٩ برامج إعادة إعمار	مليار دولار
برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي	مليار دولار
منح وقروض ميسرة	٤ مليار دولار
منح مشتقات نفطية	٨.٤ مليار دولار

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الدور الهام الذي يضطلع به (مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية) في تقديم الخدمات الإنسانية للشعب اليمني - منذ انطلاق عاصفة الحزم في مارس ٢٠١٤م وحتى إعداد هذه الدراسة - حيث قدمت المملكة العربية السعودية - عبر المركز - أكثر من ٧٠ في المئة من قيمة المساعدات الدولية بحسب الحكومة اليمنية؛ فضلاً عما يقدمه المركز للمنظمات الدولية العاملة في اليمن - وخصوصاً اليونيسف - من دعم مالي سنوي لتواصل تقديم خدماتها للشعب اليمني (١٠٠). وعلى الرغم من تعرضه للعديد من التهديدات، إلا أنه واصل عمله الإنساني بالتنسيق مع قوات التحالف ومنظمات المجتمع المدني؛ وتوعدت مشاريعه وبرامجه لتشمل احتياجات الشعب اليمني في مجالات: الأمن الغذائي، والصحي، واللوجستي، والتعليمي، والخيري... وغيرها؛ واتسع مجال تغطيته ليشمل محافظات اليمن من شماله إلى جنوبه، وسط ظروف حربية وبيئية صعبة.

### ثالثاً: سعي المملكة لمنع اشتعال الحرب:

في ١٨ مارس ٢٠١١م، بدأ الانشقاق في الجيش اليمني والقبائل اليمنية، ولاحق نذر الحرب الأهلية لتهدد أمن اليمن واستقراره، بل وأمن المنطقة بأسرها؛ فسعت المملكة - من خلال مجلس التعاون الخليجي - إلى تهدئة الأوضاع حتى لا تصل إلى الحرب الأهلية؛ حيث دعت دول مجلس التعاون الحكومية اليمنية وأطراف المعارضة للاجتماع في المملكة - تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج

العربية - في ٢ أبريل ٢٠١١م، للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، عبر مبادرة سلمية، عرفت بـ (المبادرة الخليجية).

### طرح (المبادرة الخليجية):

تضمنت المبادرة الخليجية خمسة مبادئ هي: الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره؛ وتلبية مطالب الشعب اليمني في التغيير والإصلاح؛ وانتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة ضمن توافق وطني يجنب البلاد الانزلاق في الفوضى والعنف؛ والتزام كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر السياسي والأمني؛ والتزام الجميع بوقف أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة، من خلال ضمانات وتعهدات بذلك. كما تضمنت آليتين لتنفيذها: الأولى: أن يعلن رئيس الجمهورية حينها (على عبد الله صالح) نقل صلاحياته إلى نائبه (عبد ربه منصور هادي)؛ الثانية: أن تُشكّل حكومة وحدة وطنية من المعارضة؛ لتتولى تشكيل اللجان والمجالس المختصة لتسيير الأمور - السياسية والاقتصادية والأمنية - ووضع دستور وإجراء انتخابات.

ولم تلق المبادرة عند طرحها قبولاً من طرفي الصراع (حزب المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح واللقاء المشترك)، حيث رأى كثير من شباب الثورة في بندها الخامس (التعهد بوقف الانتقام والمتابعة والملاحقة)، حصانة للرئيس (صالح) ومساعديه، وعدم محاسبتهم على ما قاموا به من عمليات القتل والترويع عند اندلاع الثورة؛ فيما تعلل الرئيس بأنها تحتاج إلى إيضاح بصورة أفضل، لما فيها من بنود غامضة ومتلبسة، وخصوصاً بند (إزالة عناصر التوتر السياسي والأمني)؛ حيث طالب بأن تنتهي الاعتصامات والمسيرات وقطع الطرق واقتحام المباني الحكومية، وإنهاء التمرد الذي حدث في بعض الوحدات العسكرية، وخروج بعض العناصر المتسببة في الأزمة من المشهد لفترة مؤقتة؛ ليوافق على التوقيع عليها (١١)١٠.

### تعديل آليات المبادرة الخليجية والاتفاق عليها:

ظلت المبادرة الخليجية بين أخذ ورد وتعديل وتطويع لمدة عشرة

أشهر، إلى أن تم التوصل إلى آلية تنفيذية محددة في تسعة بنود أرفقت بالمبادرة؛ وتمثلت في: أن تكون حكومة الوفاق الوطني مناصفة بين الحكومة والمعارضة بنسبة (٥٠٪) لكل طرف، وأن يتم تشكيلها في غضون سبعة أيام؛ وتقوم بإزالة عناصر التوتر السياسي والأمني؛ وأن يقر بها مجلس النواب، بمن فيهم المعارضة، وتتضمن القوانين التي تمنح الرئيس ومن عمل معه الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية؛ وذلك في اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق.

ووفقاً للمبادرة المعدلة، يقدم الرئيس (صالح) استقالته لمجلس النواب في اليوم التالي لصدور قانون الضمانات، ويصبح نائبه (هادي) رئيساً؛ ويدعو إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوماً بموجب الدستور؛ وبعد تولي الرئيس الجديد (المنتخب)، يشكل لجنة دستورية للإشراف على وضع دستور جديد للبلاد؛ وعقب إجازة الدستور - عبر استفتاء شعبي - تتم انتخابات برلمانية جديدة وفقاً للدستور الجديد. وبناء على نتائج الانتخابات البرلمانية يطلب رئيس الدولة من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات تشكيل الحكومة. وختمت الآلية التنفيذية بأن تكون دول مجلس التعاون، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي شهوداً على تنفيذ الاتفاق (١٢)١٢.

في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، وقع الرئيس اليمني الأسبق على عبد الله صالح بالموافقة على المبادرة الخليجية بعد تعديلها، وحضر مناسبة التوقيع، التي تمت في مدينة الرياض، خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله)؛ و مندوب الأمم المتحدة (جمال بن عمر)؛ والأمين العام لدول مجلس التعاون؛ ووفد من المعارضة اليمنية. وقد أشاد الحضور بالجهود التي بذلتها المملكة بقيادة الملك عبد الله لإنهاء الخلاف وحقق الدماء وحفظ الاستقرار في اليمن. وبعيد توقيع صالح على المبادرة قام ممثلون عن حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في اليمن وعن المعارضة بالتوقيع على

الآلية التنفيذية لها، التي تتضمن جدولاً زمنياً يحدد بالتفصيل ملامح المرحلة الانتقالية في اليمن (١٣)١٣.

### متابعة الخطوات التنفيذية للمبادرة

تابعت المملكة مع غيرها من شهود الاتفاق الخطوات التنفيذية لآليات المبادرة، التي سارت وفقاً لما تم الاتفاق عليه، حيث تم نقل السلطات من الرئيس الأسبق (صالح) إلى نائبه الرئيس (هادي)؛ وسمّت المعارضة مرشحها لرئاسة الحكومة، ورشحت المعارضة والحزب الحاكم الوزراء الجدد؛ وصولاً إلى انتخاب الرئيس اليمني الجديد يوم ٢١ فبراير ٢٠١٢م، ممثلاً في المشير (عبد ربه منصور هادي)، الذي كان المرشح التوافقي للحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ورجال القبائل وعلماء الدين وشباب الثورة السلمية اليمنية؛ لتدخل البلاد بعد انتخابه مرحلة من الهدوء الحذر، استعداداً لعهد جديد من الأمن والاستقرار.

### موقف التيارات السياسية من المبادرة وآلياتها:

بدأت الدولة في اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ آليات المبادرة الخليجية المتعلقة بالمصالحة الوطنية، حيث أصدر الرئيس هادي قراراً بتشكيل (لجنة التنسيق للحوار) لتقوم بالتنسيق بين الأطراف التي ستشارك فيه؛ وكان من المنتظر أن يبدأ الحوار في شهر نوفمبر ٢٠١٢م، وأن يستمر في عقد جلساته لمدة ستة أشهر لمناقشة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والدعم الخارجي، وغيرها؛ بما يشتمل عليه كل تحدٍ منها من تفاصيل فرعية؛ وأن تبتثق عن المؤتمر لجنة تأسيسية لصياغة الدستور، وتقديم مسودة له لمناقشتها وإقرارها قبل طرحها للاستفتاء؛ وصولاً إلى الانتخابات العامة، التي كان مقرراً أن تتم وفقاً لللائحة التنفيذية للمبادرة الخليجية في فبراير ٢٠١٤م.

انخرطت جميع الأحزاب السياسية، والتيارات الفكرية، والمكونات الاجتماعية، في حلقة المفاوضات التي دارت برعاية أممية، والتي



ناقشت تسع ملفات رئيسية وهي: القضية الجنوبية، وقضية صعدة، والمصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، وبناء الدولة والحكم الرشيد، وأسس بناء الجيش والأمن ودورهما، واستقلالية الهيئات ذات الخصوصية، والحقوق والحريات، والتنمية الشاملة المتكاملة المستدامة.

وعلى الرغم من تحفظ قادة الحراك الجنوبي وأنصار الله المبديي إلا أنهما شاركا في جلسات الحوار الوطني الشامل (١٨ مارس ٢٠١٢م - ٢٥ يناير ٢٠١٤م) - التي نشأت عن المبادرة - وأتاحت لهم مشاركتهم في الحوار الوطني فرض شروطهم على المؤتمر، وأهمها: إعادة الاعتبار للقضية الجنوبية، واعتذار السلطة عن حروب صعدة واعتبار قتلى الحوثيين في تلك الحروب شهداء (١٤).

وكانت قوة جماعة أنصار الله في تزايد لما أصبح لها من ثقل شعبي، اكتسبته من دعم المجتمع القبلي الزيدي والذي جاء بعد توقيع الوثيقة الثقافية والفكرية بين قادة أنصار الله وعلماء الزيدية في فبراير ٢٠١٢م، والتي أعادت الحركة إلى الحضن الزيدي، مما أسهم في نمو قوة الجماعة السياسية والمعنوية، وأدى إلى ارتفاع نسبة تمثيلهم في مؤتمر الحوار الوطني ليبلغ (٣٥ من أصل ٥٦٥ عضواً).

ومع انتهاء جلسات الحوار الوطني والبدء في تنفيذ مخرجاته، أخذت الأحداث السياسية والعسكرية في التطور نحو الصدام بين حركة أنصار الله والقوى العسكرية المساندة لحزب الإصلاح، وهو ما أدى إلى انتصار الحوثيين وسيطرتهم على العاصمة (صنعاء)، ومطالبتهم بتعيين نائب منهم في المناصب العليا بالدولة، بدءاً بمنصب رئيس الجمهورية، فضلاً عن مطالبتهم بتعيين أعداد كبيرة من أتباعهم في القوات العسكرية والأمنية (١٥).

وكان الحوثيون يعتمدون في ممارسة ضغوطهم على الحكومة الشرعية على تفسيرهم الخاص لاتفاق السلم والشراكة الوطنية

١٦(١٦)، الذي تم برعاية أممية، لإنهاء حصارهم لصنعاء، والتوقف عن السيطرة على المزيد من المحافظات اليمنية عبر القوة المسلحة؛ وهو ما لم تلتزم به الجماعة، بل وسَّعت من دائرة مطالبها (١٧)؛ الأمر الذي جعل الحكومة اليمنية والرئيس هادي يبادران إلى تقديم استقالتهما لمجلس النواب اليمني، والخروج من صنعاء إلى عدن.

ومع وصول الرئيس هادي إلى عدن، أعلن تراجعها عن الاستقالة، وألقى كل ما أجبر على اتخاذه من قرارات تحت تهديد الحوثيين وحصارهم له في مقر إقامته بصنعاء؛ ما جعل الحوثيين يتعقبونه في عدن محاولين اغتياله جراء إفشاله لمخطط وصولهم إلى السلطة (١٨)١٧. وإزاء إصرار الحوثيين على تعقبه والخلاص منه، عبر قيامهم بمحاصرة عدن، يوم ٢٤/٣/٢٠١٥م؛ أرسل الرئيس هادي رسالة إلى مجلس الأمن يطالبه فيها بتبني قرار يجيز للدول الراغبة في مساعدة اليمن بتقديم دعم عسكري للسلطة الشرعية والتصدي لتقدم الحوثيين (١٩)١٨.

كما أرسل رسالة إلى قادة دول الخليج العربية الست، موضحاً لهم فيها تدهور الأوضاع في اليمن، واقترب الانقلابين من مقر إقامته في عدن، مناشداً إياهم بالتدخل السريع بكل الوسائل - بما فيها الوسائل العسكرية - لإنقاذ اليمن من كارثة وشيكة، لن تنحصر مخاطرها على اليمن وحده؛ بل ستمتد إلى تهديد الأمن الخليجي والعربي والدولي. كما طالب اليمن جامعة الدول العربية بالتدخل، حيث صرح وزير الخارجية اليمني (رياض ياسين) لوسائل الإعلام «أن بلاده طلبت رسمياً من جامعة الدول العربية التدخل العسكري الفوري»، وأكد «أن هناك إجماع عربي على التنسيق لأهمية التدخل العاجل» (٢٠)١٩.

### دعم المملكة ومجلس التعاون للشرعية اليمنية

عندما استشعر الرئيس اليمني بخطورة الموقف، وإصرار الحوثيين على التخلص منه لإنهاء السلطة الشرعية، وفرض أنفسهم

بالاستيلاء على الحكم بالقوة المسلحة، غادر اليمن إلى الخارج، للبحث عن حلول للأزمة التي استحكمت في اليمن وشعبه؛ وكان أول ظهور له بعد مغادرة اليمن في القمة العربية التي عقدت في مدينة (شرم الشيخ المصرية).

في ٢٦/٣/٢٠١٥م؛ اتفق قادة دول مجلس التعاون على إغاثة الرئيس اليمني (هادي)، وبادروا - بقيادة المملكة العربية السعودية - إلى تكوين تحالف من عدة دول عربية، منها خمس دول خليجية؛ وتم إطلاق الحملة الجوية التي عرفت باسم: (عاصفة الحزم) لإنقاذ اليمن من التفرغ الحوثي، بما سيعقبه من تهديد أمن دول الخليج العربية وغيرها من دول المنطقة، اعتماداً على الدعم الإيراني السخي للجماعة (٢١)٢٠.



وحققت (عاصفة الحزم) أهدافها العسكرية بعد شهر من إطلاقها، بمنع الحوثيين من السيطرة على السلطة، وكشف مشروعهم الانقلابي ضد الشرعية. ونظراً لتوافق الحملة الجوية مع موقف مجلس الأمن، والذي سبق أن أعلنه في القرار رقم (٢٢٠١) بتاريخ ١٥/٢/٢٠١٥م عندما أعلن الحوثيون انقلابهم على السلطة الشرعية واستيلائهم على الحكم بموجب إعلانهم الدستوري (٢٢)٢١، فإن المجلس أصدر قراراً - في منتصف شهر أبريل ٢٠١٥م - برقم (٢٢١٦) أيد فيه استخدام القوة العسكرية ضد الحوثيين لمنعهم من مواصلة عدوانهم على الشرعية وتهديدهم لدول الجوار، وهو ما

كان قائماً بالفعل عبر (عاصفة الحزم)؛ فاعتبر غطاءً شرعياً دولياً للعاصفة؛ وهي الحالة الفريدة التي صدر فيها قرار مجلس الأمن بعد استخدام القوة العسكرية لفض النزاعات الدولية (٢٢)٢٣.

وبعد شهر من إطلاق (عاصفة الحزم)؛ تم الإعلان عن انتهائها والبدء عملية (إعادة الأمل) (٢٤)٢٣، التي ما زالت عملياتها مستمرة حتى وقت إعداد هذه الدراسة؛ لإنقاذ اليمنيين من مآسي الحرب وويلاتها، وتوقف المحاولات التي تستهدف عقيدتهم وتاريخهم وعروبتهم، وتسعى إلى وقف الحرب وإحلال السلام والأمن، ليعود لليمن استقراره وتعافيه مما خلفته الحرب من مآسٍ وآلام. وكان لعاصفة الحزم إعادة الأمل دورهما في إعادة الشرعية إلى اليمن واستمرارها في السلطة.

### عودة الرئيس هادي إلى اليمن واستئناف مهامه الرئاسية

بعد استعادة المحافظات الجنوبية الأخرى، من قبضة الحوثيين وحليفهم الرئيس الأسبق، علي عبد الله صالح، خلال معارك عنيفة استمرت لنحو ستة أشهر، عاد الرئيس عبد ربه هادي إلى عدن قادماً من الرياض مع عدد من مستشاريه ووزراء في حكومة بن دغر، في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٥م. ومع عودته إلى عدن اعترضت الرئيس هادي تحديات متعددة، كان أبرزها

تجدد المواجهات مع الحوثيين:

كان الحوثيون هم التحدي الأكبر للرئيس عقب عودته إلى عدن؛ فواصلوا أعمالهم العدوانية ضد السلطة، لإظهار عجزها وعدم قدرتها على نشر الأمن والاستقرار، ليس في المحافظات الشمالية التي تقع تحت سلطتهم، بل وفي المحافظات الجنوبية وفي مقدمتها عدن؛ ما جعل الصراع معهم يدخل مرحلة جديدة، ويتخذ مظاهر عديدة، بدءاً بحصار المدن، ومنع وصول الإمدادات إليها، مروراً باستهداف الشخصيات العسكرية والسياسية، وخصوصاً في عدن وغيرها من المدن الجنوبية (٢٥)٢٤.

كما تعددت العمليات والمواجهات العسكرية، سواء بين القوات الحكومية اليمنية، بمساندة قوات التحالف، وبين الحوثيين وحليفهم الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، أو بين القوات الحكومية وعناصر تنظيمي القاعدة وداعش؛ اللذين نشطا في ظل الظروف الأمنية المضطربة التي سادت بعض المناطق، وخصوصاً منطقة المكلا والشحر وبعض مديريات ساحل حضرموت جنوبي اليمن (٢٦)٢٥.

وكان لقوات التحالف دور بارز في تلك المواجهات، وذلك من خلال مساندتها للقوات الحكومية - عبر الغارات الجوية - ما جعل الحوثيون يستهدفون الأعيان المدنية والاقتصادية والمحمية بموجب القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية - كالمدن والمطارات ومحطات إنتاج النفط، ومحطات تحلية المياه ونحوها - داخل المملكة العربية السعودية، التي تقود التحالف، مستخدمين صواريخ بالستية وطائرات مسيّرة.

كما قاموا، في ١٧ يناير ٢٠٢٢م، باستهداف مطاري دبي وأبو ظبي ومصفاة النفط في المصفح وعدداً من المواقع والمنشآت الحساسة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأسفر الهجوم عن انفجار ثلاثة صهاريج نقل محروقات واشتعال حريق في منطقة إنشاءات جديدة قرب مطار أبوظبي، وتمثلت الخسائر البشرية في مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ستة آخرين. وكان الهدف من هجمات الحوثيين على السعودية والإمارات، هو الضغط عليهما لوقف دعمهما العسكري للقوات الحكومية اليمنية، ومن ثم يسهل على الحوثيين السيطرة على السلطة في جميع المحافظات اليمنية (٢٦)٢٧.

### اختلاف الحكومة الشرعية مع المجلس الانتقالي الجنوبي؛

مع استقرار الرئيس هادي وحكومته في عدن، وإدارة شؤون البلاد منها، بدأت بعض التيارات السياسية الجنوبية تشعر بأن الأحداث تسير على غير رغبتها في تحقيق الانفصال، الذي طالب به البعض

وسعى إلى الدعوة إليه منذ عهد الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح عبر ما عرف بـ (الحراك الجنوبي)؛ ومع اشتعال الثورة الشبابية اليمنية، ارتفع صوت المطالبين بالانفصال؛ وعندما أسفرت الأحداث عن سيطرة الحوثيين على أغلب المحافظات الشمالية اليمنية؛ سعت القوى السياسية والاجتماعية في جنوب اليمن إلى تكوين هيئة سياسية لتمثيل الجنوب سياسياً في أية مفاوضات مستقبلية، وتم تدشين تلك الهيئة في ٢١ مايو ٢٠١٧م، باسم: (المجلس الانتقالي الجنوبي) (٢٧)٢٨. وذكر البيان الرسمي الذي صدر يوم تدشين المجلس، عن عزم المجلس على الاستقلال، وإرساء الفدرالية، وأسس الدولة الكاملة السيادة، وشدد على ذلك بالقول إن «شعبنا الصامد قد اختار طريقه ومصيره، وعلى العالم الوقوف إلى جانبه بكل وضوح وشفافية، ومساعدته في تحقيق استقلاله وطناً ودولة وهوية، وإرساء ركائز دولته الفدرالية الجنوبية».

وتضم قيادة المجلس ٢٦ شخصاً، بينهم الشيخ هاني بن بريك نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي المقرب من السلطات الإماراتية. وأعلن البيان التأسيسي للهيئة أنها مستمرة في دعم التحالف العربي بقيادة السعودية ضد الحوثيين وقوات علي عبد الله صالح. كما شدد البيان على أن المجلس متشبث بالشراكة مع المجتمع الدولي في الحرب على «الإرهاب»، ولم ينس تقديم الشكر لدولة الإمارات العربية المتحدة لدورها «في تهيئة المنظومة الأمنية والعسكرية لمكافحة الإرهاب، وتثبيت الأمن والاستقرار في محافظات الجنوب كافة» (٢٨)٢٩.

في ٢١ يناير ٢٠١٨م، بدأ الخلاف بين الحكومة اليمنية بقيادة الرئيس هادي وبين المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة اللواء/ عيدروس الزبيدي، إثر تعيين الرئيس هادي لأحمد بن دغر رئيساً للوزراء؛ حيث أعلن المجلس رفضه لهذا التعيين، متهماً بن دغر بالفساد؛ وأمهل المجلس الانتقالي الرئيس هادي أسبوعاً لتغييره، وتشكيل

حكومة تكنوقراط. وبعد انتهاء المهلة في ٢٨ يناير ٢٠١٨م، سيطرت القوات الجنوبية على مقر الحكومة في عدن، بعد أن قامت قوات حكومية بالاعتداء على متظاهرين مؤيدين للمجلس الانتقالي.

وفي ٢٠ يناير ٢٠١٨م، أحكمت القوات الجنوبية سيطرتها على كامل مدينة عدن تقريباً، وتوقفت الاشتباكات حينها بعد وساطة تقدم بها التحالف العربي. وبناء على هذه الوساطة سلمت القوات الجنوبية ثلاث معسكرات كانت قد سيطرت عليها، وفكت الحصار عن قصر (معاشيق) في عدن. ولم تلبث الاشتباكات أن تجددت، في أغسطس ٢٠١٩م، بين قوات المجلس الانتقالي والقوات الحكومية في عدن، بسبب استهداف الحوثيين لعرض عسكري لقوات الحزام الأمني في عدن، قُتل فيه قائد ألوية الدعم والاسناد في الحزام الأمني (منير اليافعي) وآخرون. وبعد معارك استمرت يومين سيطرت القوات الجنوبية، في ١٠ أغسطس ٢٠١٩م، على ثلاث معسكرات في عدن وعلى القصر الرئاسي. وقد أدت الاشتباكات إلى مقتل ٤٠ شخصاً وجرح ٢٦٠ آخرين، بينهم كثير من المدنيين.

سعت المملكة العربية إلى احتواء الأزمة، فدعت الطرفين إلى وقف إطلاق النار، والقدوم إلى الرياض لإجراء محادثات تفضي إلى حل الأزمة التي نشأت بينهما. أعلن الطرفان استعدادهما لوقف إطلاق النار ورحبا بدعوة المملكة. وبعد شهرين من المحادثات، وتحديدًا في ٥ نوفمبر ٢٠١٩م، توصل الطرفان إلى اتفاق يتضمن ترتيبات اقتصادية وإدارية وعسكرية وأمنية، أبرزها تشكيل حكومة محاصصة، ودمج قوات المجلس الانتقالي في وزارتي الدفاع والداخلية. وقضى الاتفاق كذلك بانسحاب قوات المجلس من مدينة عدن، كبرى مدن الجنوب، تمهيداً للإعلان عن تشكيلة الحكومة الجديدة وعودتها لممارسة مهامها من عدن «العاصمة المؤقتة» المفترضة للبلاد. عُرف بـ (اتفاق الرياض) (٢٩)٣٠.

وسرعان ما تم نقض الاتفاق، حيث أعلن المجلس الانتقالي

الجنوبي، في ٢٦ أبريل ٢٠٢٠م، الإدارة الذاتية في محافظات الجنوب، بسبب عدم إيفاء حكومة الرئيس هادي بتعهداتها في اتفاق الرياض، وضرورة قيام المجلس الانتقالي بإدارة المحافظات الجنوبية في ظل أوضاع إنسانية صعبة، بعد فشل الحكومة اليمنية في القيام بواجباتها تجاه المواطنين. وفي ٢٠ يونيو ٢٠٢٠م سيطرت قوات تابعة للمجلس على جزيرة سقطرى. عاودت المملكة العربية السعودية محاولات لحل الأزمة المستجدة، فقدمت آلية تسريع لاتفاق الرياض بين المجلس الانتقالي والحكومة اليمنية، ما جعل المجلس الانتقالي يتراجع عن موقفه، ويعلن في ٢٩ يونيو ٢٠٢٠م، عن إلغاء الإدارة الذاتية.

### رابعاً: عجز طرفي النزاع عن الحسم العسكري؛

يتفق كثير من المراقبين للشأن اليمني على أن خيار الحرب لم يعد السبيل إلى حل الأزمة في الداخل اليمني؛ فلم يعد الحوثيون - بعد استيلائهم على صنعاء في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٤م - قادرين على مد نفوذهم إلى المزيد من المحافظات والسيطرة عليها عبر القوة المسلحة، وفي حالة قدرتهم على ذلك في بعض المحافظات يُواجهون بمقاومة شديدة تضطرهم إلى الخروج منها، مثلما حدث في تعز ومأرب والمكلا ... وغيرها من المحافظات والمناطق.

وعلى الطرف الآخر لم تستطع القوات اليمنية الحكومية هزيمة الحوثيين عسكرياً، فضلاً عن إخراجهم من المحافظات والمناطق التي تم لهم الاستيلاء عليها، منذ سبتمبر ٢٠١٤، وسط وشمال اليمن، وخصوصاً العاصمة صنعاء؛ أو استرداد ما استلبوه من أسلحة ومعدات الدولة، ونقلوه إلى مقرهم الرئيس في صنعاء؛ وهو ما يجعل تعقيدات المشهد تستعصي على الحل العسكري.

ولا تختلف تعقيدات المشهد سياسياً عن تعقيداته العسكرية، حيث يشترط كل طرف على الآخر شروطاً - تكاد تكون تعجيزية - بالنسبة له ليقبل الدخول في مفاوضات سياسية؛ حيث يرى رئيس الدولة



ومن أعقبه في السلطة من أعضاء المجلس السيادي، أن الحوثيين جماعة متمردة، خارجة على القانون، ولا يجوز التفاوض معها قبل أن تسلم سلاحها للدولة وتلغي مظاهر ما استولت عليه من محافظات ومقرات حكومية وممتلكات أهلية بالقوة المسلحة.

وقد صرح رئيس مجلس القيادة السيادي، الدكتور رشاد العليمي بذلك - في كلمته التي ألقاها في الأمم المتحدة - بأن الدولة في اليمن لم يعد لديها ما يمكن أن تقدمه من تنازلات للحوثيين، محذراً المجتمع الدولي من أن التعامل مع القوات الحوثية باعتبارها أمراً واقعاً يجب الإقرار به، سوف يرسى قواعد التمرد والإرهاب والخروج على الشرعية، ليس في اليمن فحسب، ولكن في عديد من دول العالم التي تشهد اضطرابات داخلية؛ حيث قال

«لا اعتقد انه لا يزال لدينا في الحكومة المزيد من التنازلات التي نقدمها، أو أن نغير من فهمنا للمليشيات نعرفها جيداً ويمكننا التنبؤ بنواياها لعقود مقبلة. وإذا فعلنا ذلك فإن هذا النهج سوف يعيد شعبنا الى عصور العبودية، والاحباط والنسيان، بل من المرجح ان يتحول بلدنا الى بؤرة لتصدير الارهاب، وقتيل لنزاع اقليمي ودولي لا سبيل لاحتوائه بالسبل الدبلوماسية. وبالتالي فإن أي تراخ من جانب المجتمع الدولي او التفريط بالمركز القانوني للدولة، او حتى التعامل مع المليشيات كسلطة امر واقع، من شأنه ان يجعل من ممارسة القمع، وانتهاك الحريات العامة، سلوك يتعذر التخلص منه بأي حال من الأحوال» (٣١) (٣٠).

على الطرف الآخر يرى الحوثيون أنهم ممثلين للشعب اليمني، الراض للشرعية الحالية، باعتبارها امتداداً للسلطة السابقة التي ثار عليها الشعب في ١١ فبراير ٢٠١١م، ويصفهم بـ(المرتزقة)، ومن ثم يرفض التفاوض معها سياسياً. وفي ظل هذه الرؤية المتناقضة لطرفي الصراع بعضهما البعض؛ يتطلب تدخلاً من أطراف خارجية لديها القدرة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تؤثر بها عليهما، وهو ما تسعى إليه المملكة عبر محادثات صنعاء (أبريل

٢٠٢٣)، وما تبعها من محادثات الرياض (سبتمبر ٢٠٢٣م).

### خامساً: رفض الطرفين لمبادرات السلام المطروحة:

شهدت السنوات التي أعقبت عودة الرئيس هادي إلى عدن، وممارسته لمهامه، الكثير من المفاوضات السياسية بين الحوثيين وحلفائهم من أتباع الرئيس السابق من حزب المؤتمر الشعبي، وبين الحكومة الشرعية، لوقف الحرب لفترات محددة عبر الاتفاق على هدنة، للانطلاق منها إلى وقفها نهائياً باتفاق سلمي دائم؛ وقد باءت جميع المحاولات التي بذلت من الأمم المتحدة وغيرها من الدول بالفشل، حيث كانت مفاوضاتها تنتهي إلى رفض ما يطرح من حلول وأفكار، انطلاقاً من تصور كل طرف منهما أن ما يمكنه الحصول عليه بالقوة العسكرية، أكبر مما يمكن أن يحققه عبر التفاوض؛ حيث يرتبط الحل السلمي غالباً بتقديم تنازلات من قبل المتفاوضين، وهو ما كان يرفضه الطرفان فيما تم بينهما مفاوضات، فضلاً عن رفضهما لما كان يتم طرحه من مشاريع دولية لحل الأزمة. وتعد (خارطة الطريق) التي طرحتها الأمم المتحدة عبر مبعوثها الأممي (ولد الشيخ)، في ٢٩ أكتوبر ٢٠١٦م، نموذجاً واضحاً في هذا الأمر، فقد رفضها الطرفان لما تضمنته من تنازلات من أجل إنهاء الحرب وتحقيق السلم، رغم تماشيها مع قرار مجلس الأمن ٢٢١٦، والقرارات ذات الصلة، ومبادرة التعاون الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني؛ واشتمالها على سلسلة إجراءات أمنية وسياسية متسلسلة ومتوازنة، من شأنها أن تساعد على إعادة اليمن للسلام وللانقطة السياسية المنظم.

وقد صرح المبعوث الأممي (إسماعيل ولد الشيخ أحمد)، على عدم توافق الفرقاء في اليمن على (خارطة الطريق) بقوله: «لقد تسلم كل الأطراف الآن الخريطة مني مباشرة. ما بلغني حتى الآن - بطرق غير رسمي - يشير إلى رفض الأطراف لخارطة الطريق. وهذا دليل على عجز النخبة السياسية في اليمن عن تجاوز خلافاتها

وتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية. لقد حان الوقت لكي يدرك الأطراف أن «ما من سلام دون تنازلات، وما من أمن دون اتفاقات». ويجدر بهم الاحتكام إلى ما يضمن الأمن والاستقرار لليمنيين». وفي هذا السياق أكد المبعوث الأممي للأطراف اليمنية أن «ما من رابع في الحروب»، داعياً إياها إلى الالتفاف حول خريطة الطريق والسير قدماً في انتقال سياسي سلمي (٣٢) (٣١)؛ ولكنها لم تفعل حتى إعداد هذه الدراسة.

وفيما يلي أبرز المحاولات التفاوضية التي تمت بين الطرفين وأسباب فشلها

### (جينييف ١):

تعددت محاولات الأمم المتحدة لوقف الحرب وإقامة السلم في اليمن؛ ففي ١٦ يونيو ٢٠١٥م، انعقد في جنيف مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة بين أطراف ممثلة للحكومة اليمنية في المنفى وأخرى ممثلة للحوثيين وحلفائهم من أنصار الرئيس الأسبق صالح. وافتتح الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك (بان كي مون) محادثات السلام اليمنية بالدعوة إلى وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين على الأقل للسماح بدخول المساعدات الأساسية للبلاد.

ولكن الحوثيين رفضوا الحوار مع حكومة الرئيس هادي، وطالبوا بالتحاور مع المملكة العربية السعودية مباشرة، باعتبارها هي من تقود العمليات العسكرية ضد الحوثيين وحلفائهم من الجيش، فيما أعلن الرئيس اليمني (هادي) أن النقاش مع الحوثيين وحلفائهم عبر الوفد اليمني الموجود في جنيف سينحصر في القرار الدولي (٢٢١٦)، الذي يطالب بانسحاب الحوثيين من مدن استولوا عليها منذ العام الماضي.

وبعد ثلاثة أيام من انعقاد المؤتمر - حاول خلالها المبعوث الأممي الخاص لليمن (إسماعيل ولد الشيخ أحمد)، تقريب وجهات النظر بين الوفدين عبر محادثات منفصلة - أعلن وزير الخارجية اليمني

(رياض ياسين عبد الله)، في ١٩ يونيو ٢٠١٥م، أن المفاوضات قد انتهت دون التوصل لأي اتفاق (٣٣) (٣٢).

### محادثات (بيل) (جنيف ٢):

أعلن الحوثي، في ديسمبر ٢٠١٥م، عن قبوله لدعوة أممية جديدة بشأن هدنة شاملة تبدأ خلال أيام، وأرسل وفداً إلى مدينة (بيل) السويسرية، للتفاوض مع وفد الحكومة الشرعية، من أجل وضع حد



للحرب المستعرة بينهما. بدأت المحادثات في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م، في مدينة بيل السويسرية، وذلك بالتزامن مع بدء سريان وقف لإطلاق النار يستمر ٧ أيام. وشارك فيها ممثلون عن الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وممثلين عن الحوثيين وحزب المؤتمر الشعبي الذي ينتمي إليه الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

ركزت المحادثات على تنفيذ القرارات الأممية، وخصوصاً القرار الأممي (٢٢١٦)، لتثبيت وقف إطلاق النار، وفتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات وفك الحصار عن المدن، وبخاصة تعز، التي كانت تعاني حينها من حصار الحوثيين. كما تطرقت المباحثات إلى وضعية المعتقلين في السجون الحوثية وضرورة الإفراج عن العديد منهم كبادرة حسن نية، إضافة إلى اتخاذ خطوات جديّة نحو تحسين الاقتصاد وإيصال المساعدات للمتضررين.

وانتهت المفاوضات دون أن تحقق نتائج ذات شأن، باستثناء تبادل الأسرى؛ حيث عادت المواجهات بينهما إلى ما كانت عليه من قبل؛

نظراً لتمسك وفد الحوثيين في المباحثات بـ «إنهاء الحرب» من قبل التحالف العربي بقيادة السعودية، كشرط للتفاوض حول آلية تنفيذ القرار الأممي بإقرار هدنة وابداء مرونة في الموافقة على تمديدها في حال تم الالتزام من الطرف الآخر (٣٢)٣٣.

### مفاوضات الكويت ٢٠١٦م:

وفي ١٤ يناير ٢٠١٦م، بدأت جولة جديدة من المفاوضات في دولة الكويت، وتمنع الحوثيون عن حضورها في البداية بحجة عدم التزام الطرف الآخر بالهدنة، إلا أن انتظار وفد الشرعية لثلاثة أيام كان كافياً لإقناع الوفد الحوثي بصعود الطائرة الأممية التي كانت تنتظرهم في مطار صنعاء. استمرت المفاوضات لثلاثة أشهر، ولكنها باءت بالفشل بسبب تراجع الوفد الحوثي وصالح عن الإقرار بالمرجعيات وأسس المشاورات، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦؛ ما جعل الوفد الممثل للحكومة يشعر بأن المفاوضات مع الحوثيين وحزب المؤتمر الشعبي التابع للرئيس السابق علي عبد الله صالح، وصلت إلى طريق مسدود، واتهم نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني رئيس الوفد الحكومي (عبد الملك المخلافي) الحوثيين بأنهم «يتفاوضون من أجل إضاعة الوقت»، ولا يلتزمون

بالمرجعيات (٣٤)٣٥؛ فقرر الوفد الحكومي أن ينسحب من المحادثات.

وقد صرح (عبد الملك المخلافي) لوكالة الأنباء اليمنية «أن انسحاب الوفد جاء رداً على تراجع وفد المليشيا الانقلابية الحوثي وصالح عن الإقرار بالمرجعيات وعلى رأسها قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦»، وشدد على أن «الانقلابيين ينسفون كل مرجعيات وأسس المشاورات». ويتأكد ما صرح به وزير الخارجية مع ما صرح رئيس الوفد الحوثي (حمزة الحوثي) في الجلسة الأخيرة من المباحثات

بالقول: «إنهم لا يعترفون بأي شرعية قائمة، وإنهم لن يعترفوا إلا بالسلطة التوافقية التي يطلبونها، أو سلطة الأمر الواقع القائمة على الإعلان الدستوري» (٣٥)٣٦.

### محاولات سلطنة عُمان:

سعت سلطنة عمان، انطلاقاً من علاقاتها الجيدة مع الحوثيين، وإقامة وفد حوثي لديها؛ أن تقنع الطرف الحوثي بالتفاوض على حل سلمي ينهي الصراع القائم مع السلطة الشرعية عبر وساطة أمريكية، فاستضافت، مفاوضات غير معلنة في مايو ٢٠١٥م بين مسؤولين أميركيين ووفد من الحوثيين للوصول إلى حل بين أطراف الصراع اليمني، لكنها لم تتجح. في نوفمبر ٢٠١٦م، أعادت عمان المحاولة، حيث استضافت محادثات بين وزير الخارجية الأميركي السابق (جون كيري) والحوثيين، لحثهم على وقف إطلاق النار والانخراط في مفاوضات جديدة، ولكن المحاولة لم تتجح أيضاً. وأعدت السلطنة محاولتها في يناير ٢٠١٨م، حيث استضافت محادثات سرية بين قيادات حوثية ودبلوماسيين أميركيين وروس وبريطانيين للبحث عن مخرج للأزمة اليمنية، إلا أن كل تلك المساعي لم تسفر عن شيء بسبب تعنت الحوثي (٣٦)٣٧.

### مباحثات الأمم المتحدة - سبتمبر ٢٠١٨م:

عاودت الأمم المتحدة المحاولة مرة أخرى في سبتمبر ٢٠١٨م، للتوصل إلى سلام دائم وشامل في اليمن، فسعت إلى عقد جولة أخرى من المفاوضات بين الحكومة الشرعية اليمنية والحوثيين في جنيف برعاية الأمم المتحدة، إلا أن الوفد الحوثي تغيّب عن الحضور، متعللاً بعدم موافقة دول التحالف العربي على شروطهم بنقل وفدهم إلى جنيف بطائرة خاصة من دون تفتيش، ومنح ممثليه ضمانات للعودة إلى صنعاء، إضافة إلى نقل جرحى من عناصر الميليشيات إلى سلطنة عمان!! الأمر الذي جعل المبعوث الدولي لليمن حينها (مارتن غريفيث) يعلن فشل المحادثات قبل أن تبدأ،

بسبب عدم حضور وفد الحوثيين، على الرغم من حضور وزير الخارجية اليمني (خالد اليماني) الذي عقب على عدم حضور الحوثيين بقوله: إن «هذا الأمر يحدث في كل مرة» (٣٧)٣٨.

### مفاوضات «ستوكهولم»:

بدأت هذه المفاوضات في ٦ ديسمبر ٢٠١٨م، برعاية أممية في مدينة ستوكهولم السويدية، إثر تعرض الحوثيين على مدى عام كامل (٣٩)٣٨ لهزائم متوالية على الساحل الغربي، أسفرت عن اقتراب القوات اليمنية وقوات التحالف بسرعة من مدينة الحديدة الاستراتيجية، ومينائها الكبير (ثاني أهم ميناء في اليمن بعد ميناء عدن)، ما جعل الحوثيين يخشون أن يجبروا على الخروج من المدينة، التي تدر عليهم موائنها مليارات الريالات يومياً، وتسليمها إلى القوات الحكومية؛ فلجأ الحوثي إلى طلب التهدئة، وسعى إلى السلام للخروج من هذا المأزق؛ وأبلغ مبعوث الأمم المتحدة باستعدادهم للتفاوض، للضغط على القوات الحكومية والتحالف العربي بوقف الهجوم، والجلوس إلى طاولة المفاوضات في ستوكهولم. استجابت الشرعية ورحب التحالف العربي بالمحادثات، التي أسفرت عن توصل الحكومة الشرعية والحوثيين إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار وإطلاق سجناء من الجانبين، والتوصل إلى تفاهم مشترك حول محافظة تعز (وسط البلاد) يهدف إلى فتح ممرات إنسانية وإدخال المساعدات إليها؛ إضافة إلى تحييد جبهة الحديدة.

ووفقاً للاتفاق انسحبت القوات اليمنية وقوات التحالف كجزء من عملية وقف إطلاق النار، على أن يتم وضع الميناء تحت الرقابة الأممية، لضمان عدم استخدامه من قبل الحوثيين لدواع عسكرية (٣٩)٤٠. ولم يلتزم الحوثيون بتنفيذ ما اتفقوا عليه في «ستوكهولم»، الذي كان بمثابة قارب نجاة للحوثيين، قاموا بتدميره بمجرد وصولهم إلى شاطئ الأمان. ولم يمكنهم الاتفاق من مدينة الحديدة

ومينائها فحسب؛ بل شجعهم على شن حملة عسكرية للاستيلاء على محافظة مأرب الغنية بالموارد.

### هدنة كورونا:

في ٩ أبريل ٢٠٢٠م، أعلن المتحدث باسم تحالف دعم الشرعية في اليمن، عن العميد تركي المالكي، وقف القتال من طرف واحد مدة أسبوعين، استجابة لدعوة الأمم المتحدة المتحاربين حول العالم إلى مراعاة الظرف الصحي الناجم عن التفشي الوبائي لفيروس كورونا، الذي بلغ ذروته في العالم أجمع، وعدم مفاقمة الأوضاع الإنسانية بالاستمرار في الحروب، ووقف الاقتتال وإعلان هدنة بشكل مؤقت. ومع انتهاء موعد الهدنة، عرض المتحدث باسم قوات التحالف العميد (تركي المالكي) تمديد الهدنة في حال التزام الطرف الآخر بها، وهو ما تم فعلاً، حيث تم تمديد الهدنة بعد ذلك لمدة شهر، على الرغم من أن الحوثي لم يبد التزاماً كاملاً (٤٠)٤١.

### المبادرة السعودية:

في ٢٢ مارس ٢٠٢١م، أعلن وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، بالتعاون مع المبعوثين الأممي والأميركي الخاصين باليمن، عن مبادرة لإنهاء الأزمة اليمنية والتوصل لحل سياسي شامل يتضمن وقف إطلاق نار شامل تحت مراقبة الأمم المتحدة، وإيداع الضرائب والإيرادات الجمركية لسفن المشتقات النفطية من ميناء الحديدة في الحساب المشترك بالبنك المركزي اليمني بالحديدة، وفق اتفاق ستوكهولم بشأن الحديدة، وفتح مطار صنعاء الدولي، وبدء المشاورات بين الأطراف اليمنية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية برعاية الأمم المتحدة، بناء على مرجعيات قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢١٦، والمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل (٤٢)٤١.

وفيما لاقت المبادرة السعودية ترحيباً محلياً من الحكومة الشرعية، وتأييداً دولياً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وجامعة الدول



العربية وغيرهم، أبدت ميليشيات الحوثي موقفًا سلبيًا منها، مؤكدةً أنها «لا تتضمن شيئاً جديداً». واعتبر (محمد البخيتي) - القيادي في الجماعة - أن المبادرة تضع اليمن تحت الوصاية الدولية ولا تتضمن سحب دول التحالف قواتها من البلاد ٤٣(٤٢).

### سادساً: تغيير الظروف والإقليمية والدولية:

لا يخفى على مراقبي الحرب في اليمن، أن أحد الأسباب الرئيسة لاشتغالها واستمرارها، تمثل في حصول الحوثيين على الدعم الإيراني الشامل، لتغيير نظام الحكم في اليمن وانتقال السلطة إلى نظام موالي لإيران، يمكن من خلاله تهديد الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية، التي كانت تمثل العدو الإقليمي الأول لإيران، وحائط الصد الصلب الذي يعيق تمددها المذهبي والأيديولوجي في الدول العربية - لبنان، والعراق وسورية واليمن - وأن ذلك هو ما جعل المملكة تدعو إلى تكوين تحالف عربي، لدعم الشرعية في اليمن، لإعاقة التمدد الإيراني في اليمن عبر الحوثيين.

ومع إعادة العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران في مارس ٢٠٢٣م، واتفاق الطرفين على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أصبح الأمل في وقف الحرب وإحلال السلام، أكثر اقتراباً عن ذي قبل؛ وأصبح على طريفي الصراع في اليمن أن يعيدا حساباتهما بشأن الاستمرار في الصراع عقب انسحاب حليفهما من المشهد ووقف دعميها، وخصوصاً العسكري، والذي هيا للحوثيين الاستيلاء على ما استولوا عليه من محافظات، ومكن الحكومة الشرعية من الحفاظ على ما تحت أيديها من محافظات.

ولا تختلف الظروف الدولية كثيراً عن الظروف الإقليمية، فانشغال دول العالم بالحرب الأوكرانية الروسية، والصراع بين القوى الكبرى على زعامة العالم، جعل الحرب اليمنية في أقل مستوى ممكن من الاهتمام العالمي، بل إنها أصبحت وسيلة للمزايدات والضغط على القوى الإقليمية لتحقيق مصالح القوى الكبرى؛ وحسبنا لتأكيد ذلك

أن نشير إلى موقف الولايات المتحدة من تلك الحرب وأطرافها؛ حيث كان الحوثيون مصنفين ضمن الجماعات الإرهابية لانقلابهم على الشرعية ومخالفتهم لآليات المبادرة الخليجية التي تم التوافق عليها دولياً.

ومع تغيير الحكومة الأمريكية، وتولي الرئيس (بايدن) للسلطة، تغير الموقف الرسمي الأمريكي، حيث تم رفع اسم الحوثيين من قائمة الإرهاب، وتوقفت واشنطن عن تقديم الدعم العسكري للتحالف العربي؛ وهو ما اعتبره البعض وسيلة للضغط على المملكة العربية



السعودية وحكومة الرئيس هادي لتقديم تنازلات للحوثيين؛ فيما اعتبره آخرون بمثابة غصن زيتون يقدمه بايدن لطهران كإشارة إلى رغبته - عقب توليه - في تهدئة القضايا الإقليمية تمهيداً لعقد صفقة كبرى جديدة مع إيران ترتبط بملفها النووي وملفات إقليمية أخرى ٤٤(٤٣).

### هدنة أبريل ٢٠٢٢م والتمهيد لإحداث الرياض

تم الاتفاق على هذه الهدنة بين الحكومة اليمنية والحوثيين، في ٢ أبريل ٢٠٢٢م، برعاية الأمم المتحدة؛ حيث وافق الطرفان على وقف كل العمليات العسكرية الهجومية - برًا وجوًا وبحرًا - لمدة شهرين. وقد رحب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن (هانس غرونديبرغ) بالتوصل لهذا الاتفاق، وشدد على أهمية البناء عليه لاستعادة بعض الثقة بين الأطراف المتحاربة ولاستئناف عملية سياسة تهدف إلى إنهاء النزاع؛ وتمنى «أن يتم ترجمة حسن

النيات الذي عبرت عنه جميع الأطراف علناً في صورة خفض للتصعيد الإعلامي والحد من خطاب الكراهية».

وتضمنت بنود اتفاق الهدنة تيسير دخول ١٨ سفينة تحمل الوقود إلى موانئ الحديدة، والسماح برحلتين جويتين من وإلى مطار صنعاء كل أسبوع. كما تضمنت البنود أيضاً عقد اجتماع بين الأطراف للاتفاق على فتح الطرق في تعز وغيرها من المحافظات، لتحسين حرية حركة الأفراد داخل اليمن ٤٥(٤٤). وكان لكل طرف أسبابه الخاصة للموافقة على الهدنة، حيث كان الحوثيون يعانون من الخسائر الفادحة في مأرب منذ عامين، كما كانوا يعانون من نقص الوقود والعملية الصعبة التي تفاقمت بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية. فيما كانت حكومة الرئيس هادي في حالة فوضى عسكرية واقتصادية؛ ما جعل قوات التحالف تصاب بخيبة أمل متزايدة من استمرار الحرب، والتعويل عليها كوسيلة لجلب السلم والاستقرار لليمن. وربما كانت الفوضى السياسية والاقتصادية التي بدت عليها الحكومة اليمنية هي السبب في استقالة الرئيس هادي، ليحل محله مجلس القيادة الرئاسي ٤٦(٥٦) بعد عدة أيام من بدء الهدنة ٤٧(٥٧).

### تمديد الهدنة:

أعلنت الأمم المتحدة، في ٢ يونيو ٢٠٢٢م، عن توصل الطرفين المتحاربين في اليمن (الحوثيين والحكومة اليمنية ممثلة في مجلس القيادة) إلى اتفاق لتمديد الهدنة بينهما، استجابة لوكالات إغاثة الأطراف المتحاربة في اليمن، التي حثت الطرفين على تمديد الهدنة، بعد أن صمدت إلى حد كبير خلال الفترة الماضية، فضلاً عما جلبته من فوائد إنسانية. وقد أكد المبعوث الأممي الخاص لليمن (هانس غرانديبورغ) قبول الطرفين للهدنة في بيان قال فيه: «أود أن أعلن أن طريفي النزاع وافقا على اقتراح من الأمم المتحدة بتمديد الهدنة بينهما لمدة شهرين إضافيين» ٤٨(٥٨).

ومع انتهاء الهدنة في ٢ أغسطس ٢٠٢٢م، عادت أطراف النزاع إلى

المواجهات المسلحة في ٢ أكتوبر ٢٠٢٢م، حيث تجدد إطلاق النار بعد توقفه المؤقت أثناء سريان الهدنة، وعادت الانتهاكات والتجاوزات إلى ما كانت عليه، بما فيها الهجمات غير القانونية التي قتلت مدنيين؛ وفرضت القيود على حرية التنقل ووصول المساعدات الإنسانية من وإلى تعز، ثالث أكبر مدينة في اليمن؛ وانتشر الاعتقال التعسفي، والتهجير الداخلي القسري.

### فشل الهدنة:

حاولت الأمم المتحدة، في أواخر سبتمبر ٢٠٢٢م، أن تمدد وقف القتال لمدة ستة أشهر، ولكن مطالب الحوثيين في الساعات الأخيرة حالت دون ذلك، حيث تمسكوا بشروط مسبقة، أطلقوا عليها اسم: (إغلاق الملف الإنساني)، الذي تضمن: رفع جميع القيود المفروضة على حركة المرور من وإلى مطار صنعاء وميناء الحديدة، ودفع رواتب جميع موظفي الدولة، بما في ذلك الأجهزة العسكرية والأمنية في المناطق التي يسيطرون عليها، على أن يكون ذلك كله مقابل موافقتهم على تمديد الهدنة. أما وقف الحرب، فيقتضي أن تتوقف قوات التحالف عن دعم منافسيهم (الحكومة اليمنية/ مجلس القيادة الرئاسي)؛ ودفع مبالغ لإعادة الإعمار، مما يؤدي في الواقع إلى وضع الحوثيين كأولوية في أمر ما بعد الصفقة في اليمن.

ورغم عدم الاتفاق على تمديد الهدنة، إلا أن المنطقة لم تشهد تصعيداً عسكرياً ذا شأن، لكن برز على الساحة صراع آخر اقتصادي، تمثل في شن الحوثيين هجمات بالمسيرات والصواريخ على منشآت تصدير النفط في شرق وجنوب شرق اليمن، خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٢م، ما أدى إلى توقف الشحنات النفطية للخارج، وقطع مصدر حيوي لإيرادات الحكومة. ورد مجلس القيادة الرئاسي بالمثل، وصنف الحوثيين على أنهم جماعة إرهابية، وتعهد باستهداف مصالحهم المالية والإعلامية. وقام الجانبان بحشد القوات والعتاد في الجبهة، ما جعل شبح التصعيد العسكري يحوم

كما ألمح الحوثيون إلى تجديد حربهم عبر الحدود مع السعودية والإمارات، فيما لو دعمت قواتهم العسكرية مجلس القيادة الرئاسي. ولكن الأمور ما لبثت أن عادت إلى هدوئها الحذر مع بداية المحادثات السعودية - الحوثية التي بدأت في منتصف شهر أبريل ٢٠٢٣م، واستكملت في منتصف شهر سبتمبر ٢٠٢٣م، كما سنوضحه في البحث التالي من الورقة.

## مباحثات الحوثيين مع المملكة في صنعاء ثم الرياض ودوافعها

بذلت المملكة العربية السعودية الكثير من الجهود السياسية والدبلوماسية لإنهاء الحرب اليمنية، وصولاً إلى السلام العادل والدائم بين الفرقاء في اليمن، فأيدت انتقال السلطة من الرئيس هادي إلى مجلس قيادة رئاسي لإدارة شؤون الحكم، والسعي إلى حل الأزمة سلمياً عبر التفاهم والتفاوض، كما قامت بفتح قنوات مباشرة مع الحوثيين - عبر سلطنة عمان - للتفاهم والتباحث حول سبل الخروج من الأزمة ومحاولة إعادة بناء السلم والأمن اللذين دمرتهما الحرب خلال سنواتها المتعددة وعبر جولاتها المتلاحقة. ومن خلال ما تم طرحه يمكن استقراء الدوافع لإحلال السلام في اليمن على النحو التالي:

### أولاً: دوافع المملكة العربية السعودية:

يمكن تلخيص دوافع المملكة العربية السعودية من المباحثات مع الحوثيين في النقاط التالية

□ العمل على إرساء قواعد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتهيئتها للتنمية الاقتصادية، التي تسعى إليها المملكة لبناء طموحاتها الاقتصادية المستقبلية، ليس لنفسها فحسب، ولكن لدول المنطقة كافة، وفي مقدمتها اليمن، الجار الإقليمي الأطول حدوداً والأكثر ارتباطاً بالمملكة؛ وهو ما يتطلب إرساء الأمن الداخلي لكل دول المنطقة، ليدعم الأمن الإقليمي ويعزز؛ وهو ما أشار إليه ولي

العهد في حديثه مع فوكس نيوز بالقول: «هدفنا منذ اليوم الأول هو أن تكون هناك حياة طيبة لليمنيين، حياة طيبة لجميع دول المنطقة. بالنسبة لنا في السعودية، أن نحقق تقدماً ونموً كبيرين ونخلق اقتصاداً مذهباً في السعودية، وأن نحقق ما يقرب من ١٠٠٪ من النجاح، فيما نحاول تحقيقه، هذا يعني أننا بحاجة إلى منطقة مستقرة».

□ تطبيق سياسة تفسير المشاكل الإقليمية، وتبريد البؤر الساخنة، التي تتبعها المملكة منذ أكثر من سنتين في علاقاتها الإقليمية، مع دول الجوار وغيرها، والتي انطلقت منها لتصنيفية العلاقات مع كل من: قطر وتركيا وإيران والعراق، وسعت من خلالها إلى إعادة سورية إلى الجامعة العربية. واستبدال الصراعات القائمة لأسباب سياسية أو أيديولوجية، باتفاقات اقتصادية تعاونية تهدف إلى التنمية المستدامة وتحقيق الأمن والاستقرار، ومن ثم النمو والازدهار لجميع دول المنطقة وشعوبها.

وقد أكد ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان - في حديثه مع قناة فوكس نيوز ٢١/٩/٢٠٢٣م - على تلك الاستراتيجية، مستشهداً بالعلاقات السعودية الإيرانية، حيث قال: «حسب الأوضاع والسياسات لدينا معركة طويلة مع إيران منذ عام ١٩٧٩، ولا نريد أن يكون ذلك هو النمط السائد في الشرق الأوسط. إذا كانت هناك فرصة لتغيير ذلك والذهاب إلى الازدهار وبناء المصالح والعمل مع إيران وجلب إيران للعمل مع الدول العربية والشرق الأوسط، فلما لا؟» وهو ما تحقق عبر الاتفاق بين البلدين على إعادة العلاقات في مارس ٢٠٢٣م، والذي أسفر عن عودة العلاقات وتبادل السفراء والبدء في مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين والشعبين الشقيقين.

وأضاف سموه: «ولكي تكون هناك منطقة مستقرة، فأنت تحتاج إلى تنمية اقتصادية في المنطقة بأكملها. لا تريد أن ترى مشاكل في اليمن، تريد أن ترى العراق يتقدم، وإيران تتقدم، ولبنان يتقدم،

وبقية دول المنطقة تتقدم. ونعمل مع دول الخليج العربي ومصر، ومع لاعبين آخرين في المنطقة، وأيضاً لاعبين عالميين، ومع حلفائنا في الولايات المتحدة. وهذا أمر جيد لبقية العالم؛ لأنه عندما تضطرب المنطقة، تخرج داعش والقاعدة والهجمات الإرهابية والقرصنة، لذلك لا نريد أن نرى هذه الأحداث. نريد أن نرى فرصاً للشركات الأميركية والشركات الأوروبية وبقية العالم، والمزيد من النمو، في مكان كان يخرج منه في العقود الماضية العديد من المشاكل».

□ مساعدة الشعب اليمني الشقيق للخروج من أزيمته، والبدء في بناء ما دمرته الحرب من ثروات البلاد ومقدراتها وبنيتها التحتية، فضلاً عما أوجدته من صراعات مذهبية ومناطقية وقبلية، فككت لحمته وقوضت أمنه المجتمعي؛ وتأهيل البلاد للمشاريع الاستثمارية الكبرى التي تعود على الشعب اليمني بالفائدة.

□ تطوير إطار المحادثات الثنائية الحالية إلى محادثات شاملة بين جميع الفرقاء في اليمن، ووفقاً لمبادئ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، بما أسفرت عنه من حوار وطني، وما تبعه من اتفاق السلم والشراكة الوطنية؛ وأن تتم الاتفاقات - التي ستسفر عنها المحادثات - تحت رعاية الأمم والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، لضمان التزام الأطراف بتنفيذ مضمونها؛ وهو ما يمنح أي سلام يتم الوصول إليه صفتي الشمول والاستقرار.

### ثانياً: دوافع الحوثيين:

من خلال تتبع الأحوال الداخلية وتطوراتها، ومواقف قادة الجماعة وتصريحاتهم، يمكن القول إن دوافعهم تتمثل فيما يلي

□ تجاوز الأزمات والضغوط الشعبية التي يواجهونها في مناطق سيطرتهم، بسبب تردي الأوضاع المعيشية للمواطنين، والتي أدت إلى تنامي حالة السخط الشعبي.

□ تعويض الدعم المالي الإيراني الذي ربما يتأثر بعد إبرام الاتفاق السعودي - الإيراني على عودة العلاقات بين البلدين، مما يجعل تكلفة الاستمرار في الحرب أعلى من قدرات الحوثيين مالياً وعسكرياً.

فعلى الرغم من كثرة تهديدات الحوثيين المتكررة بالعودة إلى خيار الحرب، وتصريحات زعيمهم بما لديه من أسلحة ومفخخات، فإنهم لن يستطيعوا الاستمرار فيها، ولن يحققوا من خلالها مثلما حققوه في المرحلة السابقة.

□ اقتناص الفرصة المتاحة للحصول على المزيد من المكاسب عبر المباحثات، مع التلويح بالعودة إلى خيار الحرب وتهديد دول الجوار؛ فضلاً عن تهديد الخصوم الداخليين (مجلس القيادة الرئاسي)، حيث أطلقوا حملة إعلامية ضد المملكة بعد انقضاء شهرين فقط من الجولة الأولى من المفاوضات بينهم وبين وفد المملكة الرسمي إلى صنعاء في أبريل ٢٠٢٣م، ملوحين باستخدام القوة، فقد صرح (يوسف عبد الله حسين الفيشي)، رئيس لجنة المصالحة الوطنية في جماعة (أنصار الله)، عبر حسابه على (تويتر)، قائلاً: «العدوان بين خيارين: إما أن يرفعوا أيديهم عن اليمن، ويتخلوا عن المرتزقة المدعومين منهم، ويتركوهم لمصيرهم، أو أن يستمروا في دعمهم والتضحية بالاقتصاد والأمن والاستقرار بالمملكة» (٤٨)٤٩.

وقد سبق هذا التهديد الحوثيي بتهديد مماثل من نائب رئيس حكومة (الإنقاذ الوطني)، (الفريق جلال الرويشان)، للسعودية، رداً على عدم حسم الملف الإنساني في اليمن، والذي ناقشته المفاوضات التي استضافتها صنعاء بين الحوثيين ووفد رسمي سعودي في أبريل الماضي (٤٩)٥٠.

وعلى النحو ذاته، قام الحوثيون عقب انتهاء مباحثاتهم الأخيرة في الرياض، باستهداف كتيبة بحرينية ضمن تحالف دعم الشرعية في اليمن على الحدود الجنوبية السعودية، أدت إلى مقتل عنصرين من عناصر الكتيبة وجرح آخرين، وقد توفى من الجرحى عنصران آخران متأثرين بجراحهما (٥١)٥٠. وبعد أيام قليلة من الاعتداء على قوات التحالف، شنت جماعة الحوثي، هجوماً جديداً على حفل عسكري لقيادة محور علب - باقم بمحافظة صعدة شمال اليمن، بمناسبة ذكرى ثورة ٢٦ سبتمبر. وقد أسفر الهجوم الحوثيي - الذي



نُفذ بطائرات مسيرة مفخخة وعبر المدفعية وصواريخ «الكاتيوشا» على موقع الاحتفال - عن مقتل عسكري وجرح آخرين، بينما عدت قيادة المحور الاستهداف الحوثي تحدياً للمساعي الإقليمية والدولية الرامية لإحلال السلام ٥٢(٥١).

### بداية المباحثات بين المملكة والحوثيين وتطورها

تشير المصادر إلى أن المباحثات بين المملكة والحوثيين، بواسطة العمانيين، سبقت المحادثات المباشرة والمعلنة بوقت طويل، وكانت تسعى إلى تقريب وجهات النظر وإيجاد نقاط اتفاق يمكن البناء عليها للبدء في مباحثات رسمية علنية. وحينما تم التوصل إلى إمكانية البدء في الحوار المباشر والمعلن، بدأت إجراءاته العملية، التي تمثلت حتى إعداد هذه الدراسة في جولتين

### الجولة الأولى: صنعاء (أبريل ٢٠٢٣م):

بدأت الجولة الأولى للمباحثات السعودية - الحوثية العلنية في أوائل شهر أبريل ٢٠٢٣م، بزيارة وفد عماني سعودي رسمي - برئاسة سفير المملكة لدى اليمن، محمد آل جابر - إلى صنعاء. واستمرت ٦ أيام، تم خلالها بحث الملف الإنساني وإيقاف إطلاق النار في اليمن، وبدء عملية سياسية يمنية شاملة تعمل على إنهاء الحرب وتحقيق السلام في اليمن. وقد انتهت تلك الجولة في ٨ أبريل ٢٠٢٣م، بإعلان الطرفين عن تقدم المباحثات في بعض القضايا، وحاجتها إلى المزيد من الوقت والنقاش في قضايا أخرى.

وعقب انتهاء المباحثات بين الجانبين، وصفت جماعة (أنصار الله) النقاشات مع الوفد السعودي بأنها «جدية وإيجابية»، وأكدت تقدم بعض القضايا، بما في ذلك تجديد هدنة الأمم المتحدة المنتهية في أكتوبر من العام الماضي ٢٠٢٢م، وملف تحقيق السلام، خلال مفاوضات استضافتها سلطنة عُمان في الفترة الأخيرة. وأكدت أن تنفيذ هذه التفاهات سيتم على مرحلتين، هدنة مؤقتة ثم حل سياسي شامل ٥٢(٥٢).

وأدلى الناطق باسم جماعة الحوثي في اليمن، محمد عبد السلام، بتصريحات لقناة (المسيرة) التلفزيونية التابعة لجماعة الحوثي عن سير مفاوضات السلام في اليمن قال فيها: «أحرزنا تقدماً ما في بعض الملفات، ولم نستكمل النقاشات. عادت الوفود من أجل المزيد من المشاورات. وكانت وجهة نظرنا واضحة فيما يتعلق بمطالبنا الإنسانية المتمثلة بصرف رواتب جميع الموظفين اليمنيين، وكذلك ما له علاقة بوقف (العدوان الشامل برّاً وبحراً وجواً، وإنهاء الحصار)».

وتناول عبد السلام في حديثه «الاستمرار بأجواء التهدئة القائمة المنسحبة على الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة، فهناك تقدم في ملفات الأسرى، وهناك سهولة معينة في وصول الموارد إلى ميناء الحديدة، ورحلة - وإن كانت يتيمة - إلى صنعاء، قادمة من الأردن، واستمرار وقف إطلاق النار الشامل. ونعتمد أن هذه خطوات إيجابية يجب البناء عليها». وحذر قائلاً: «بمسار آخر، إذا حصل أي تصرف آخر، فإن القوات المسلحة اليمنية في أتم الاستعداد، وهذا ما حصل خلال لقاءاتنا مع جميع الأخوة، لكن نأمل ألا نحتاج لذلك. ونحن نعتقد أنه في مثل هذه الأجواء التفاوضية، فإننا نتقدم إلى السلام أكثر، وهذا كله مرهون بما سنحققه في المستقبل، ولهذا نحن الآن في الطريق، لم نستكمل بعد، ولم نصل إلى النقطة النهائية» ٥٤(٥٣).

وفي منتصف أبريل، أعلنت المملكة العربية السعودية أن «فريقاً من الخارجية عقد مجموعة من اللقاءات في صنعاء، شهدت نقاشات متعمقة بشأن الوضع الإنساني، وإطلاق جميع الأسرى، ووقف إطلاق النار، والحل السياسي الشامل في اليمن؛ اتسمت بالشفافية وسط أجواء تفاؤلية وإيجابية»، مضيفاً أن «تلك اللقاءات ستستكمل في أقرب وقت، بما يؤدي إلى التوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام ومقبول من جميع الأطراف اليمنية».

### جولة المحادثات الثانية في الرياض (سبتمبر ٢٠٢٣م):

استجاب الحوثيون لدعوة المملكة، لاستكمال محادثات صنعاء - أبريل ٢٠٢٣م - على الرغم من أنهم قد رفضوا مطالب الحكومة بفتح الطرق من وإلى تعز، وعرضوا فتح طرق جانبية ثانوية فقط؛ مما جعل رئيس مجلس القيادة الرئاسي يحذر من ذلك في خطابه الأممي ٥٥(٥٤). مع الإشارة إلى أن الحوثيين قد غيروا من سمت تصريحاتهم غير الدبلوماسية إزاء السعودية، وباتت تصريحاتهم أقرب للدبلوماسية في الجولة الثانية، حيث أكد رئيس الوفد الحوثي إلى المملكة (محمد عبد السلام) - في تصريح صحفي أدلى به قبيل مغادرته صنعاء - أن الوفد سيبحث الملفات الإنسانية وشؤونا اقتصادية أخرى مع الجانب السعودي، وصولاً إلى الحل السياسي الشامل. وأشار عبد السلام إلى أن المفاوضات تتم مع دول «التحالف» والمجتمع الدولي والجانب السعودي. كما صرح لصحيفة: (الشرق الأوسط)، بأنه يأمل «أن تتوَّج هذه المفاوضات بتقدم ملموس في كل الملفات الإنسانية والعسكرية والسياسية، ومعالجة آثار الحرب، وبما يحقق السلام والاستقرار في عموم اليمن ودول الجوار والمنطقة»، مضيفاً: «تفاعل دائماً بالخير؛ والسلام مطلب أساسي لنا، وخيارنا الأول الذي نعمل عليه».

فيما أشار (نصر الدين عامر) رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» في مقابلة له - مع بي بي سي نيوز عربي، إلى أن من المنتظر أن يناقش المجتمعون أكثر من ملف، على رأسها رفع ما وصفه بالحصار عن ميناء الحديدة ومطار صنعاء، وصرف رواتب موظفي حكومة حركة أنصار الله، إضافة إلى ملفات الأسرى والمعتقلين وإعادة الإعمار.

بدأت جولة محادثات الرياض في ١٥/٩/٢٠٢٣م، بعد حوالي خمسة أشهر على جولة صنعاء، للبحث في عملية السلام، وجاءت تلك الجولة «استمراراً لجهود المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان

للتوصل لوقف إطلاق نار دائم وشامل في اليمن، والتوصل لحل سياسي مستدام ومقبول من كافة الأطراف اليمنية، فقد وجهت المملكة دعوة لوفد من صنعاء لزيارة المملكة لاستكمال هذه اللقاءات والنقاشات» وفقاً لما أعلنته وزارة الخارجية السعودية.

وارتبطت الزيارة بحراك دولي وأممي، تمثل في الجولات المكوكية لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن (هانس غرونديبرغ) والمبعوث الأميري الخاص لليمن (تيم ليندركينغ)، إضافة إلى الرعاية العمانية، والتي تمثلت في مصاحبة خمسة دبلوماسيين عمانيين للوفد اليمني.

كما ارتبطت المحادثات - وفقاً لرأي بعض المراقبين - بزيارة ولي العهد السعودي ورئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان لسلطنة عمان، والتي وصفها الديوان الملكي بـ (الخاصة)، بعد مشاركته في اجتماعات قمة مجموعة العشرين التي عقدت في الهند؛ إذ بدت الزيارة وكأنها إشارة سعودية لدعم الجهود العمانية في المسألة اليمنية؛ خصوصاً وأن وفداً سعودياً رفيعاً - برئاسة وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان - ومشاركة مسؤولين عسكريين انضموا من الرياض إلى ولي العهد في زيارته إلى مسقط، في إشارة واضحة إلى أن اللقاء مع سلطان عمان هيثم بن طارق تطرق إلى الملف اليمني، ذلك أن الأمير خالد هو المسؤول بشكل مباشر عن كل ما يتعلق بالمسألة اليمنية كونه وزيراً للدفاع ٥٦(٥٥).

استمرت المباحثات خمسة أيام، واتسمت جلساتها وحواراتها بحرص الطرفين على الوصول إلى نتائج إيجابية، تسهم في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء في اليمن، وتخرج الشعب اليمني من أزماته ومعاناته. حيث قال وزير الدفاع السعودي صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان - في حسابه على منصة أكس (تويتر سابقاً) - إنه التقى الوفد الحوثي وأكد خلال اللقاء «وقوف المملكة مع اليمن

وشعبه الشقيق، وحرصها على تشجيع الأطراف اليمنية للجلوس على طاولة الحوار». وأضاف «نتطلع الى أن تحقق النقاشات الجادة أهدافها، وأن تجتمع الأطراف اليمنية على الكلمة ووحدة الصف».

### نتائج المحادثات:

قال الحوثيون إن المحادثات مع المسؤولين السعوديين، التي جرت بوساطة عُمانية، كانت إيجابية. وقال عضو الوفد والمتحدث الرسمي باسم حركة (أنصار الله) (محمد عبد السلام): «أجرى وفدنا فور وصوله إلى الرياض لقاءات مكثفة مع الجانب السعودي». وتمت خلال هذه اللقاءات مناقشة «بعض الخيارات والبدائل لتجاوز قضايا الخلاف التي وقفت عندها الجولة السابقة» - إشارة إلى زيارة الوفد السعودي لصنعاء في شهر أبريل ٢٠٢٣م - مضيئاً: «سنرفعها للقيادة للتشاور». وقال عضو المكتب السياسي للحركة (علي القحوم) إن جولة جديدة من المحادثات ستجري في وقت لم يحدده، بعدما «اتسمت المفاوضات» في السعودية «بالجدية والإيجابية والتفؤل في تجاوز التعثر والعقد في الملفات الإنسانية وصرف المرتبات والمعالجات الإنسانية».

وحسب وكالة (رويترز)، فإن المحادثات ركزت على إعادة فتح الموانئ التي سيطر عليها الحوثيون، وفتح مطار صنعاء بشكل كامل، ودفع أجور الموظفين الحكوميين، وتعزيز جهود إعادة البناء، بالإضافة إلى تحديد جدول زمني لخروج القوات الأجنبية من اليمن.

ويشير أحد الباحثين أن المباحثات أسفرت عن خطة تقضي - وفق مصادر في الرئاسة اليمنية - في مرحلتها الأولى، بإعلان وقف إطلاق النار، ثم تشكيل لجان فنية لدمج البنك المركزي، وتبادل الأسرى (الكل مقابل الكل)، وبناء الثقة بين الأطراف، ثم مرحلة التفاوض المباشر لتأسيس كيف يرى اليمنيون شكل الدولة، تليها مرحلة انتقالية. كما تشمل الخطة فتح المنافذ جميعها، ورفع القيود على المنافذ البرية والبحرية والجوية، لتعود للعمل بشكل طبيعي، سواء في مناطق الحوثي أو الشرعية، إلى جانب عملية إصلاح

اقتصادية شاملة بدعم سعودي ٥٧(٦٨).

وقد لقيت المباحثات السياسية، التي احتضنتها المملكة العربية السعودية، أصداء واسعة ودعمًا دوليًا وإقليميًا ويمنيًا متميزًا، حيث اعتبرها الكثيرون فرصة سانحة لبناء حكومة وحدة وطنية يمنية، يكون الحوثيون جزءًا منها، خصوصًا وأنها تحظى بالرعاية السعودية والعمانية؛ والدعم الأممي والأمريكي؛ وتجسد الترحيب بالمحادثات فيما صدر عن المشاركين فيها والمتابعين لها من تصريحات على النحو التالي:

### موقف السعودية:

رحبت المملكة العربية السعودية، في ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢، ب«النتائج الإيجابية للنقاشات الجادة بشأن التوصل إلى خارطة طريق لدعم مسار السلام في اليمن»، التي عقدها فريق التواصل والتنسيق السعودي برئاسة سفير المملكة لدى اليمن (محمد آل جابر)، وبمشاركة سلطنة عُمان مع وفد صنعاء، برئاسة (محمد عبدالسلام فليته). وقالت وزارة الخارجية السعودية، في بيان لها، إن «النقاشات جاءت استكمالاً للقاءات الفريق السعودي، الذي أجزاها في فترة سابقة مع رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي اليمني، في صنعاء، التي تم فيها التوصل إلى العديد من الأفكار والخيارات لتطوير خارطة طريق تتوافق عليها كافة الأطراف اليمنية»، حسب وكالة الأنباء السعودية.

وأشادت الوزارة ب«مضامين لقاء وزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان، بوفد صنعاء الذي زار المملكة، والتي جرى فيها التأكيد على استمرار وقوف المملكة مع اليمن وشعبه الشقيق، وحرصها الدائم على تشجيع الأطراف اليمنية للجلوس على طاولة الحوار، للتوصل إلى حل سياسي شامل ودائم في اليمن تحت إشراف الأمم المتحدة، والانتقال باليمن إلى نهضة شاملة وتنمية مستدامة للشعب اليمني، في ظل استقرار سياسي وأمن دائم، يتكامل مع النهضة

التموية للمنظومة الخليجية».

### موقف الحوثيين:

بعد عودة الوفد الحوثي من الرياض، أعلن رئيس الوفد (محمد عبد السلام) عبر منصة (إكس) (تويتر سابقاً)، إجراء لقاءات مكثفة مع الجانب السعودي في الرياض، ناقشت بعض الخيارات والبدائل لتجاوز قضايا الخلاف التي وقفت عندها الجولة السابقة، مؤكداً رفعها للقيادة من أجل التشاور، وبما يساعد في تسريع حق الموظفين في المرتبات ومعالجة الوضع الإنساني الذي يعاني منه الشعب اليمني، وبما يؤدي إلى حل عادل وشامل ومستدام، بحسب قوله. وقال رئيس المجلس السياسي التابع لجماعة الحوثيين (مهدي المشاط) - في مقابلة متلفزة - إنهم جاهزون لمعالجة أي مخاوف لدى السعودية بقدر جاهزية الرياض لمعالجة مخاوف صنعاء.

وفي تصريحات خاصة لصحيفة (الشرق الأوسط)، أشار محمد عبد السلام إلى أمله «أن تتوَّج هذه المفاوضات بتقدم ملموس في كل الملفات الإنسانية والعسكرية والسياسية، ومعالجة آثار الحرب، وبما يحقق السلام والاستقرار في عموم اليمن ودول الجوار والمنطقة»، مضيفاً «تضاءل دائماً بالخير، والسلام مطلب أساسي لنا وخيارنا الأول الذي نعمل عليه».

وتشير هذه اللغة السياسية - الإيجابية من رئيس الوفد الحوثي، إلى أن المباحثات السابقة التي جرت في سلطنة عمان واليمن والأردن، وأيضا الجهود التي بذلتها الحكومة السعودية في لقاءها مع مختلف الأطراف اليمنية التي زارت الرياض وجدة، كل تلك الخطوات أثمرت الوصول إلى تفاهات حقيقية، وقد حان الوقت لجعلها مشاريع عمل تتصف بالديمومة، وتفضي إلى سلام دائم.

### موقف الحكومة اليمنية:

كما رحبت الحكومة اليمنية - عبر بيان أصدرته - بجهود السعودية وعمان والمساعدية والدولية الهادفة لدفع الحوثيين نحو التعااطي الجاد مع دعوات السلام، وتخفيف المعاناة الإنسانية

عن الشعب اليمني، وشددت على «استمرار نهجها المنفتح على كافة المبادرات الرامية إلى إحلال السلام العادل والشامل، وفقاً للمرجعيات الثلاث».

### موقف الأمم المتحدة:

رحب المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غرونديبرغ بزيارة وفد الحوثيين إلى الرياض. وعبر غرونديبرغ عن امتنانه لجهود السعودية وسلطنة عمان الرامية إلى حل العديد من القضايا الخلافية لتسهيل استئناف العملية السياسية اليمنية تحت رعاية الأمم المتحدة. وشدد المبعوث الأممي على أهمية استمرار المشاورات الإقليمية والدولية المنسقة لمساعدة اليمن في التوصل إلى سلام دائم.

### موقف الولايات المتحدة:

رحبت الولايات المتحدة الأميركية بوصول وفد من حركة أنصار الله إلى الرياض، حيث أشاد مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، في تصريحات لقناة «العربية» بدور السعودية لإحياء مفاوضات السلام باليمن، مشيراً إلى أن «زيارة وفد الحوثيين لليمن تطور مهم لإنهاء الحرب». وأضاف: أن بلاده تفخر بتقديم دعمها الدبلوماسي لجهود السلام في اليمن بالتنسيق مع الأطراف اليمنية والأمم المتحدة، ودعا سوليفان جميع أطراف الصراع إلى وضع حد للحرب.

وقال المبعوث الأميركي الخاص إلى اليمن (تيموثي ليندركينغ) إن هناك حاجة مستمرة للعمل معاً، وللبناء على المكتسبات لتأسيس منصة شاملة تجمع اليمنيين. وأكد ليندركينغ أن تجدد الزخم هو خطوة مهمة تسهم بشكل إيجابي في جهود الوساطة الأممية، ووقف مستدام لإطلاق النار في جميع أنحاء اليمن، كما رحب بوصول وفد الحوثيين إلى الرياض ٥٨(٥٧).

### موقف منظمات الإغاثة:

كما أكدت «٩٨ منظمة إغاثية دولية ومحلية أن اليمن يقف أمام



الفرصة التاريخية للتحويل نحو السلام الدائم، وقالت إن المجتمع الإنساني ملتزم بدعم هذا التحويل، ونهت إلى أن اليمنيين يتطلعون إلى المستقبل والابتعاد عن المساعدات الإنسانية نحو الاعتماد على



الذات وإعادة بناء بلدهم» ٥٩ (٥٨).

### سيناريوهات المستقبل في ضوء الأحداث

في ضوء ما تم طرحه في هذه الورقة، يمكن تصور سيناريوهات المستقبل للمباحثات بين المملكة والحوثيين على النحو التالي

#### السيناريو الأول:

استمرار الحوثيين في المباحثات في المستقبل للحصول على المزيد من المطالب، دون الالتزام بما يفرض عليهم من استحقاقات، حتى تظل المباحثات تراوح مكانها ولا تنتقل إلى مرحلة أكثر تقدماً، تشارك فيها كافة الأطراف برعاية الأمم المتحدة، لما قد ينتج عن ذلك من سحب ما تحت أيديهم من امتيازات ومكاسب حالية، تم إحرازها عبر استخدام القوة ضد الحكومة الشرعية؛ وهو السيناريو المرفوض من الحوثيين لمآلاته السلبية عليهم؛ على الرغم من كونه السيناريو الأمثل لإعادة الأمن والاستقرار لليمن.

#### السيناريو الثاني:

تطور المباحثات الحالية لتصبح بين الحوثيين والمجلس السيادي اليمني، برعاية سعودية عمانية، وإشراف أممي، شريطة أن تركز المباحثات على مبادئ جديدة تنطلق من تقاسم السلطة والثروة، وقبول الطرفين بسيادة كل منهما على ما تحت يديه من محافظات؛ وهو ما يعني أن اليمن لن يكون موحدًا كما كان، وربما تضمن هذا السيناريو، عودة الوضع إلى ما كان عليه اليمن قبل وحدته

في تسعينيات القرن الماضي. وربما كان هذا السيناريو هو الأفضل للحوثيين، لما سترتب عليه من اعتراف داخلي وإقليمي ودولي بشرعيتهم، وسوف يتوقف تنفيذ هذا السيناريو على قبول الأطراف الداخلية والإقليمية له، والتي لن تتقبل ذلك بسهولة أو يسر، لما فيه من تفكيك لوحدة الشعب اليمني.

#### السيناريو الثالث:

أن يطول أمد المباحثات وتتعدد جولاتها، نظرًا لتشعب موضوعاتها وتعدد الأوضاع الداخلية، التي تحتاج إلى فسحة من الوقت لبناء الثقة، وجعل الأجواء أكثر ملاءمة لإيجاد حلول لقضايا ملحة، منها: التقسيم الإداري للدولة، وهويتها السياسية، ونسب التمثيل للفصائل السياسية في مؤسساتها؛ نزولاً إلى القضايا الحالية كقضية الرواتب، وصادرات النفط والغاز، وأموال وتحويلات البنك المركزي، وفك الحصار عن المدن، والبدء في معالجة الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا المتعلقة بالماء والغذاء والدواء والوقود والكهرباء؛ إضافة لترتيبات عمليات نقل السلع والبضائع بين المحافظات والمدن المختلفة.

وتكمن إشكالية هذا السيناريو في أن كل قضية من القضايا المطروحة تحتاج إلى مرونة في التعامل، وتقديم لمصلحة الوطن على المصالح الذاتية لكل فصيل، والاستناد إلى منطق العقل والحكمة، وليس لمنطق السطو والقوة؛ الذي يؤدي استخدامه أو التهديد به إلى عودة الأوضاع إلى مربعها الأول؛ وهكذا يجد اليمنيون أنفسهم في حاجة إلى سنوات من المباحثات، تبقى فيها أوضاعهم الداخلية على ما هي عليه، بل أكثر مما هي عليه من سوء.

#### السيناريو الرابع:

توقف المباحثات والعودة إلى خيار الحرب كوسيلة للضغط على الحكومة الشرعية وقوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لتنفيذ المطالب الحوثية المتصاعدة؛ لاسيما إذا لم يتحقق للحوثيين ما طالبوا به. وبخاصة مع امتلاك الحوثيين للقدرات

العسكرية التي حرصوا على استعراضها إبان المحادثات السياسية، حيث قاموا بعرض عسكري لقواتهم المسلحة في ٢٠/٩/٢٠٢٣م، فور انتهاء جولة المحادثات الثانية في الرياض؛ لإيصال رسالة بأن فشل المحادثات السياسية سيفضي إلى عودتهم إلى خيار الحرب.

#### النتائج

إن جماعة الحوثيين، بدأت كجماعة دينية، إلا أنها تحولت إلى جماعة سياسية ذات أيديولوجية خاصة، بسبب عداء النظام الحاكم لها، ورفضه لمطالبها، ما دفعها للوصول إلى السلطة. تنامت قوة الحوثيين مع اشتراكهم في الثورة الشبابية اليمنية التي اندلعت في ١١ فبراير ٢٠١١م كفصيل سياسي معارض، يهدف إلى التخلص من الفساد والإفساد الذي كان سائدًا في عهد الرئيس الأسبق (صالح)، وإحلال نظام بديل يعمل لصالح الشعب اليمني ويقضي على الظلم والفقر والتخلف وغيرها من المظاهر التي سادت البلاد؛ وتسببت في الثورة.

في الحادي والعشرين من شهر سبتمبر ٢٠١٤م تمكن الحوثيون من السيطرة على العاصمة صنعاء، وأجبروا السلطة الشرعية على الرضوخ لمطالبهم تنفيذًا لاتفاق السلم والشراكة الوطنية الذي قدمه المبعوث الأممي (جمال بن عمر) ووافقت عليه الحكومة الشرعية، على أمل أن يوقف التصعيد الحوثي، ويعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه.

بدأ الحوثيون في الضغط على الرئيس السابق هادي وحكومته باسم اتفاق السلم والشراكة، مستخدمين العديد من الأساليب التي أجبرت الرئيس وحكومته على تقديم استقالتهما للبرلمان اليمني؛ وكان الرد الحوثي هو محاصرة الرئيس ومجلس الوزراء للتراجع عن الاستقالة، ولكنهم فشلوا في ذلك، وتمكن الرئيس من الخروج من صنعاء إلى عدن، ورجع عن استقالته، وألغى كل ما سبق له التوقيع عليه تحت التهديد، مستفيدًا في

ذلك من الدستور اليمني، الذي يمنح الرئيس الحق في العودة عن استقالته ما لم يوافق عليها البرلمان اليمني أو يمضي على تقديمها ثلاثة أشهر، وكلا الأمرين لم تحقق في استقالة الرئيس هادي.

لاحق الحوثيون الرئيس في عدن وحاولوا قتله، عبر الإغارة على قصره، ولكنه نجا من المحاولة، وناشد المنظمات الإقليمية والدولية للتدخل العسكري ووقف الانقلاب على الشرعية والاستيلاء على البلاد. ولقيت مناشدته استجابة من مجلس التعاون الخليجي، الذي كون تحالفًا عربيًا قادته المملكة العربية السعودية، وقام التحالف بإطلاق عملية جوية عرفت ب(عاصفة الحزم) أسهمت في منع الحوثيين من استكمال مخططهم.

حققت عاصفة الحزم أهدافها، بعد شهر من إطلاقها، فتم توقيفها وتدشين عملية (إعادة الأمل) التي مزجت بين العمل الإنساني والدفاع العسكري، ومازالت سارية حتى كتابة هذه الورقة، لدعم الشرعية في القيام بإدارة ما تحت يديها من محافظات، والعمل على استرداد ما تم الاستيلاء عليه من أراضي الدولة ومقدراتها العسكرية والاقتصادية من قبل الحوثيين، الذين أعلنوا حكمهم لما تحت أيديهم من مناطق عبر مجلس يضم العديد من قادتهم؛ فضلًا عن إسهامها في وصول المعونات الإنسانية إلى مستحقيها من أبناء الشعب اليمني في جميع المحافظات.

استمر الصراع على السلطة بين الحوثيين والحكومة الشرعية قائمًا، رغم ما سببه للشعب اليمني من مأساة إنسانية تمثلت في ارتفاع أعداد القتلى والمصابين والمهاجرين والفقراء والعاطلين عن العمل، فضلًا عن الخسائر الاقتصادية، التي تمثلت في تدمير البنية التحتية، وتردي الأنشطة الزراعية والصناعية، وتوقف إنتاج النفط والغاز لفترات طويلة... وغيرها من مصادر الدخل الوطني، ما جعل البلاد تعتمد على المعونات الخارجية.



لم تبخل المملكة العربية السعودية أو تتوقف عن تقديم الدعم السخي لليمن، والذي بلغ - منذ اندلاع الثورة اليمنية في فبراير ٢٠١١م - أكثر من ٢١ مليار دولار؛ وكان الهدف الرئيس لهذا الإنفاق الكبير هو الشعب اليمني، سواء من كان منهم تحت سيطرة الحوثيين، أو في المناطق التي تسيطر عليها

التوصل إلى حل سلمي ينهي الصراع، عبر المباحثات، ويعيد للشعب اليمني أمنه واستقراره، ليتمكن من التعايش والخلاص من أزماته ومآسيه. وعلى الرغم من بدء تلك المساعي منذ وقت بعيد، إلا أن المملكة حرصت على أن تتم مباحثاتها مع الحوثيين في هدوء، بعيداً عن الإعلام، من أجل مد الجسور،



الحكومة اليمنية؛ حيث كان الهدف من هذا الدعم هو بناء جسور التواصل مع الشعب، وتخفيف المعاناة عن الناس، وتلبية احتياجاتهم الملحة. في الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد. حاولت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وبعض دول الجوار (الكويت، وسلطنة عمان، والسعودية) حل الأزمة عبر المبادرات السلمية، إلا أنها لم توفق بسبب تعنت الطرفين، ورفضهما لتقديم التنازلات التي تعد الأساس لأي حل سياسي. تسعى المملكة العربية السعودية - بمساعدة سلطنة عمان ومباركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة - إلى

ودعم العملية الإنمائية والسياسية؛ فلم يتم الإعلان الرسمي عما يدور محادثات، إلا في شهر أبريل ٢٠٢٣م، الذي شهد الجولة الأولى للمحادثات بين المملكة والحوثيين، والتي أتبعته بالجولة الثانية في سبتمبر ٢٠٢٣م. ومع ما تواجهه المحادثات من تحديات عديدة، إلا أن الأمل كبير في أن تصل المحادثات إلى نتائج إيجابية.

لم يقتصر التواصل السعودي من أجل إحلال السلام في اليمن على الحوثيين، بل شمل الطرف الآخر في الصراع، فقد أجرى وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان، اتصالاً

مع رئيس (مجلس القيادة الرئاسي اليمني) الدكتور رشاد العليمي، قبيل وصول الوفد الحوثي إلى الرياض، تم التأكيد فيه على «استمرار المملكة في دعم مجلس القيادة الرئاسي اليمني، وحرصها الدائم على دعم كافة الجهود للتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية، يُحقق الأمن والاستقرار لليمن وشعبه».

لقيت الجهود السعودية ترحيباً ودعمًا من الأطراف الداخلية، فضلاً عن المنظمات والقوى الإقليمية والدولية المهتمة بالشأن اليمني؛ وتمنى الجميع أن ينتج عن محادثات المملكة مع طرفي الصراع، ما يمكن أن يشكل خارطة طريق عملية للسلام في

اليمن، وهي عملية تحتاج إلى شراكة حقيقية بين جميع اليمنيين، تُغلب المصلحة الوطنية العليا على الحسابات الحزبية أو المناطقية الضيقة.

أن أزمة اليمن الراهنة لا يمكن أن تنتهي ويتحقق الأمن والاستقرار لكل الشعب اليمني، إلا من خلال التوصل إلى مشروع سلام شامل ينتهي بحكومة تضم كافة الأطراف اليمنية، بما لا يحرم أي طرف من حقه ونسبته المفترضة. وأن يصاحب مشروع السلام مشروع مصالحة وطنية صادقة، فيها تضحيات كريمة وتنازلات صادقة من كافة المكونات، تجعل مصلحة اليمن فوق مصالح الجميع.

## المراجع:

(١) انظر النص الكامل للمعاهدة على شبكة المعلومات، في موقع: (المركز الوطني للمعلومات) التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، الرابط: <https://yemen/info.nic-yemen/php.taif/history>

(٢) أشار فادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (برحمه الله) إلى أهمية اليمن بالنسبة للمملكة كجار عربي مسلم، بقوله: «اليمن أصل العرب؛ وهذا أمر ليس فيه كلام؛ وهو الرمح الذي خرج منه العرب»، وذكر (برحمه الله) الوسائج التي تربط بين المملكة واليمن وغيرها من الدول والشعوب العربية والإسلامية بقوله: «نحن في المملكة واليمن، وفي كل البلاد العربية والإسلامية، امتداد لماضٍ استوقف التاريخ، وأملى عليه الأحداث بتمكن واقتدار... إن الوحدة الحقيقية القائمة على المحبة الصادقة لم تتحقق سوى بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبين الشعبين السعودي واليمني؛ إنها وحدة الأخوة في الجوار والعقيدة والتاريخ المشترك». انظر النص في: (ملك نجبه)، كتاب وثائقي عن الملك عبد الله بن عبد العزيز، صادر عن: مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٧م/١٤٢٨هـ، ص ٥٨١.

(٣) استمر هذا المجلس في عقد الدورات بصورة منتظمة إلى أن توقف بعد اتخاذ الرئيس اليمني الأسبق على عبد الله صالح موقفاً سلبياً من حرب تحرير الكويت، ولكن دورات المجلس عادت للانعقاد تحت رئاسة ولي العهد السعودي الراحل، الأمير سلطان بن عبد العزيز (برحمه الله)، الذي ترأس مجلس التنسيق اليمني السعودي التاسع عشر في ٢٧ فبراير ٢٠١٠م في مدينة الرياض؛ وشهد هذا المجلس توقيع اتفاقيات لمشاريع تنموية بلغت قيمتها ثلاثة بلايين ريال سعودي. انظر: د. صالح عبد الرحمن المانع: (العلاقات السعودية - اليمنية)، مقالة منشورة في صحيفة: (عكاظ)، العدد: (٣١٤٨)، بتاريخ: ٦ مارس ٢٠١٠م.

(٤) د. عبد الرحمن البيضاني: (مأزق اليمن في صراع الخليج)، دار المعارف - القاهرة، ط ٢، ١٩٩١م، ص ٩٢.

(٥) انظر نص الاتفاقية على موقع: (المركز الوطني للمعلومات)، التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، الرابط: <https://yemen/info.nic-yemen/php.taif/history>

(٦) تم الإعلان عن مبادرة أصدقاء اليمن في الاجتماع الوزاري الذي عُقد في لندن ٢٠١٠م، وشاركت فيه جميع دول المجلس والأمانة العامة، بالإضافة إلى نحو ٢٠ دولة ومنظمة دولية؛ وكان هذا الاجتماع هو الاجتماع الوزاري الثالث لـ «أصدقاء اليمن»، وتم برئاسة مشتركة بين المملكة العربية السعودية واليمن والمملكة المتحدة، والاجتماع الوزاري الرابع في سبتمبر ٢٠١٢ في نيويورك، حيث عبر الاجتماعان عن دعمهما للجهود التي بذلتها الجمهورية اليمنية لاستعادة الأمن والاستقرار والنشاط الاقتصادي في اليمن. وصدر عن الاجتماع الوزاري الخامس لأصدقاء اليمن الذي عقد في لندن بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٣م، برئاسة مشتركة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية والمملكة المتحدة، بيان رئاسي تضمن النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وإعادة البناء. كما عقد الاجتماع الوزاري السادس في سبتمبر ٢٠١٣ بمدينة نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعقد اجتماع لكبار المسؤولين لمجموعة أصدقاء اليمن بمدينة لندن في ٢٩ أبريل ٢٠١٤م، وذلك بعد التنسيق بين أعضاء الرئاسة الثلاثية المشتركة لمجموعة أصدقاء اليمن، وهي المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية والمملكة المتحدة

(٧) انظر: (المملكة تقدم دعماً اقتصادياً بقيمة ١,٢ مليار دولار للجمهورية اليمنية الشقيقة)، خبر منشور في موقع: (وكالة الأنباء السعودية - واس) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١٤٤٥/١/١٤ الموافق ٢٠٢٣/٨/١م، الرابط: <https://www.sa.gov.sa/c5b49e96f0q/sa>. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن - المشار إليه - يعمل في سبع قطاعات رئيسة هي: الصحة، والطاقة، والنقل، والمياه، والتعليم، والزراعة والثروة السمكية، بناء قدرات المؤسسات الحكومية

(٨) انظر نص الكلمة التي ألقاها الدكتور العليمي في الأمم المتحدة على موقعه الخاص على شبكة المعلومات: (الموقع الرسمي لفخامة الرئيس د. رشاد العليمي رئيس









(٣٩) انظر تفاصيل الاتفاق في: (اتفاق ستوكهولم: هل يمهد لحل سياسي شامل في اليمن؟)، مقال منشور في موقع: (بي بي سي نيوز عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠١٨/١٢/١٤، الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/interactivity/46571084>

(٤٠) انظر: توفيق الشنواح: «كورونا» يمنح اليمن هدية فهل ينهي الحرب؟، مقال منشور في موقع: (انديندنت عربية)، بتاريخ: ٢٠٢٠/٣/٢٦، الرابط: <https://www.independentarabia.com/node/105981>

(٤١) انظر: هبة القدسي وعبد الهادي حبتور: (السعودية تعلن مبادرة لإنهاء الأزمة اليمنية)، تقرير منشور في موقع (صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ: ٢٠٢١/٣/٢٢، الرابط: <https://www.skynewsarabia.com/east-middle/1423764>

(٤٢) انظر: زياد الفيغي وأحمد عبد الحكيم: (مبادرة سعودية لإنهاء حرب اليمن)، تقرير منشور على موقع: (انديندنت عربية)، بتاريخ: ٢٠٢١/٣/٢٢، الرابط: <https://www.independen-.www/204911>

(٤٣) في ٤ فبراير ٢٠٢١م، أعلن الرئيس الأمريكي (جو بايدن) عن وقف بلاده دعم العمليات العسكرية ومبيعات الأسلحة للتحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن، وتعيين (تيموثي ليندركينغ) مبعوثاً خاصاً لحل الأزمة اليمنية. وقد انتقد كثير من المحللين السياسيين هذا القرار، ففي حديث له مع (الجزيرة نت)، قال (ماتيو كوتنيتي) الخبير في السياسة الأميركية تجاه اليمن بمعهد معهد «أميركان إنتربرايز» (Enterprise American) إن «سياسة بايدن تجاه الحوثيين هي الفوضى، وعندما ألغى بايدن تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية أجنبية لم يردوا بالمثل، وبدلاً من ذلك صعدوا الهجمات على المدنيين، وعلى مأرب، وعلى أهداف في السعودية. لقد تصرفوا كإرهابيين، ومع تزايد العنف لا تزال إدارة بايدن تقول إنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في اليمن. ولا يرى الحوثيون ذلك». وأكد (كوتنيتي) أن «الحوثيين يضغطون ويستغلون خطوة بايدن، والنتيجة هي المزيد من الموت، والمزيد من الدمار، والمزيد من التمكين لإيران». انظر: محمد المناوي: (ما هي أهداف واشنطن من رفع الحوثيين من قائمة الإرهاب الأميركية؟)، تقرير منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢١/٢/١٧، الرابط: <https://www.aljazeera.net/politics/2021/2/17>

(٤٤) انظر اتفاق الهدنة وبنودها في: (اتفاق الهدنة – أبريل/نيسان ٢٠٢٢)، منشور في موقع: (مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، بدون تاريخ، الرابط: <https://www.unmissions.org/ar/org.unmissions.osesgy/2022>

(٤٥) تم تشكيل هذا المجلس بقرار جمهوري أصدره الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٢٢م، ليكون جزءاً من الحل السياسي الشامل للحرب الأهلية اليمنية، حيث تنازل بموجب القرار عن كامل صلاحياته الرئاسية وصلاحيات نائب الرئيس لصالح المجلس، الذي شكل برئاسة الدكتور رشاد محمد العلمي وعضوية ٧ أعضاء بدرجة نائب رئيس. سيقوم المجلس بمهام «إدارة اليمن سياسيًا وعسكريًا وأمنيًا طوال المرحلة الانتقالية»

(٤٦) انظر: (المآلات المحتملة للمباحثات بين السعودية والحوثيين وتأثيرها على الوضع في اليمن)، تقرير من إعداد: (مجموعة الأزمات الدولية)، تمت ترجمته ونشره في موقع: (المصدر أونلاين، على شبكة المعلومات، الرابط: <https://www.almasdaronline.com/articles/266181>

(٤٧) انظر: (هدنة اليمن: اتفاق على تمديد الهدنة بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين)، تقرير منشور في موقع: (بي بي سي عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٢/١٢/١٢، الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast/61669777>

(٤٨) انظر: (أنصار الله» تدعو السعودية للتخلي عن حكومة اليمن وتهدد باستهداف المنشآت الاقتصادية في المملكة)، تقرير منشور في موقع (سبوتنيك عربي)، بتاريخ: ٢٠٢٣/١/١٥، الرابط: <https://www.sputnikarabic.com/20230615>

(٤٩) المرجع السابق نفسه.

(٥٠) انظر: (مقتل عسكريين بحريين بهجوم حوثي على موقعهما بالحد الجنوبي)، تقرير منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/٩/٢٥، الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/2023/9/25>

D8%B1%D9%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD-D9%81%D8%A7%D8%B9%D8%AF-D9%82%D9%88%D8%A9-D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AC  
D9%87%D8%A7%D8%A3%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF-D8%AF%D8%A3%D8%AD-D9%86%D8%B9%D9%89%D8%AA-D9%86%8A

(٥١) انظر: عبد الهادي حبتور: (هجوم حوثي بمسيرات وصواريخ على معسكر للجيش اليمني في صنعاء)، تقرير منشور في موقع صحيفة: (الشرق الأوسط)، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٠/١١، الرابط: <https://www.aawsat.com/20230915>

(٥٢) انظر: (قيادي في «أنصار الله»: الحوار مع السعودية مستمر بوصفها فائدة للتحالف ويدها قرار وقف الحرب)، تقرير منشور في موقع: (اسبوتنيك عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/٩/١٥، الرابط: <https://www.sputnikarabic.com/20230915>

(٥٣) انظر: (الناطق باسم الحوثيين يحدد مطالبهم من مفاوضات السلام مع السعودية في صنعاء) تقرير منشور في موقع: (سي إن إن عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/٤/١٥، الرابط: <https://www.cnn.com/arabic/east-middle/2023/04/15/article/east-middle/com.cnn.arabic>

(٥٤) حذر رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي، من على منبر الأمم المتحدة، يوم ٢٠٢٣/٩/٢٠م، من عودة بلاده إلى عصور العبودية في ظل الوجود الحوثي، وشدد على سلام دائم وفق المرجعيات، مع تأكيده عدم وجود أي تنازلات جديدة للجماعة التي تسيطر على المحافظات الشمالية من البلاد. وشدد رئيس مجلس الحكم اليمني على أنه ليس لدى المجلس الذي يقوده والحكومة أي مزيد من التنازلات، مشككاً في نوايا الجماعة الحوثية التي قال إنه يمكن التنبؤ بها لعقود مقبلة. انظر: (العلمي من على منبر الأمم المتحدة: لا مزيد من التنازلات للحوثيين)، تقرير منشور في موقع: (الشرق الأوسط) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/٩/٢١، الرابط: <https://www.aawsat.com/20230915>

(٥٥) انظر: نسرين حاطوم: (الزيارة العلنية الأولى لأنصار الله الحوثية إلى السعودية، هل من حل للقضايا العالقة؟)، تقرير منشور في موقع: (بي بي سي نيوز – عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/٩/١٥، الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/articles/3g9yvvr7yo>

(٥٦) انظر: عبد الهادي حبتور (الملف الإنساني مدخلًا لإنهاء أزمة اليمن في نقاشات الرياض)، موقع صحيفة: (الشرق الأوسط)، بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨، الرابط: <https://www.aawsat.com/20220918>

(٥٧) انظر: (مستشار الأمن الأميركي: زيارة وفد الحوثيين للرياض تطور مهم لإنهاء الحرب)، منشور في موقع (صحيفة الوثام الإلكترونية) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/٩/١٥، الرابط: <https://www.alweeam.com/sa.com/980702>

(٥٨) نظر تقريرًا بعنوان: (٩٨ منظمة محلية ودولية تدعو لدعم فرص السلام في اليمن)، من إعداد: محمد ناصر، منشور في موقع: (صحيفة الشرق الأوسط) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/٩/١٥، الرابط: <https://www.aawsat.com/20230915>

(٥٩) انظر: (مقتل عسكريين بحريين بهجوم حوثي على موقعهما بالحد الجنوبي)، تقرير منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/٩/٢٥، الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/2023/9/25>

**Gulf Research Center**  
Knowledge for All



**مركز الخليج للأبحاث**  
المعرفة للجميع